تأثير "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" على استخدام مكتبة كلية الآداب – جامعة طنطا: دراسة حالة

د. حسني عبدالرحمن الشيمي
وزير مفوض بجامعة الدول العربية (سابقًا)

إبراهيم محمد بسيوني
مدير مكتبة كلية الآداب، جامعة طنطا

مستخلص

تعد التجارب الرقمية من أبرز ملامح العصر الرقمي الذي نعيشه في عصرنا الجديد، ويمثل "بنك المعرفة المصري" و"سفارات المعرفة" أحد أهم أشكال تلك التجارب على المستوى المحلي، لما أثبتاه من تأثير واضح على مهنة المكتبات عمومًا، وعلى المكتبات الجامعية على وجه الخصوص، من أجل هذا سعت الدراسة في جانبها النظري إلى عرض خلفية نظرية عن تلك التجارب الرقمية، مع التركيز على هذين الشكلين، وعلى الجانب التطبيقي تم اختيار مكتبة كلية الآداب كإحدى المكتبات الجامعية، لقياس واقع استخدامها، ومدى تأثير "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" على هذا الاستخدام إيجابًا أو سلبًا، وفي إطار ذلك اعتمد الباحثان في دراستهما على منهج دراسة الحالة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التجارب الرقمية أصبحت إحدى العلامات المميزة للعصر الرقمي، وكان لها الأثر الواضح على المكتبات الجامعية بوجه خاص، وأن "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" استطاعا في فترة وجيزة اجتذاب فئات عريضة من الباحثين، فضلًا عن تأثيرهما الواضح على مكتبة كلية الآداب – جامعة طنطا، وفي نهاية الدراسة قدم الباحثان عددًا من التوصيات والمقترحات من أبرزها: الحاجة إلى ظهور طرق ووسائل جديدة للتواصل والحوار بين المستفيد واختصاصيي المكتبات، وضرورة دراسة ما يحتويه بنك المعرفة المصري من مصادر معلومات وإعداد خطة لكيفية الاستفادة منه كمصدر مهم من مصادر المعلومات التي يمكن استخدامها لتنمية مقتنيات المكتبة.

الكلمات المفتاحية: العصر الرقمي؛ التجارب الرقمية؛ بنك المعرفة المصري؛ سفارة المعرفة؛ مكتبة كلية الآداب؛ المكتبات الجامعية.

تمهيد

شهد العصر الحالي حدوث ثورات متزامنة في مجالات: الاتصالات والحاسبات وتقنيات المعلومات، والبعض يذهب إلى حدوث ثورة رابعة تستخدم النانو تكنولوجي، وقد أدت هذه الثورات إلى ظهور تجارب رقمية جديدة، أثرت بشكل كبير على مرافق المكتبات والمعلومات.

وتعد التجارب الرقمية ظاهرة جديدة في عالم تقنيات المعلومات، تستخدم فيها تقنيات المعلومات والاتصالات وأعمال الحوسبة بصورة مكثفة، ويتركز اهتمامها على الإتاحة Access، والخدمة Service.

ومن أبرز هذه التجارب، "بنك المعرفة المصري" و"سفارات المعرفة"، اللذين استطاعا، في فترة وجيزة، إحداث تأثير ملحوظ على مرافق المكتبات والمعلومات، ونخص بالذكر هنا، منها: المكتبات الجامعية، ذات الصلة الوثيقة بالبحث العلمي إن لم نقل أنها تقع في المربع الأول من المسؤولية عن هذا النشاط في الأمم المتقدمة.

ولما كنا على معايشة للمكتبات الجامعية المصرية ونعرف حاجتها لمتابعة التطورات الجارية في الفضاء المعلوماتي، فقد وجدنا من اللازم دراسة موقفها من هذا التطور في ضوء الوقت المتاح وجدة الموضوع، وأحسسنا بالحاجة إلى دراسة هذه القضية بشكل يلائم أهميتها التي تفرض نفسها على مؤسسات المعلومات والقائمين عليها.

من هنا كانت فكرة هذه الدراسة للتعرف والوقوف على تأثير "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" على استخدام مكتبة كلية الآداب – جامعة طنطا، ودور المكتبة (محل الدراسة) في مواجهة هذا المد التقني ذو التأثير الكبير.

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1/1 مشكلة الدراسة

تعد مكتبة كلية الآداب بجامعة طنطا مكتبة ذات قيمة كبيرة، باعتبارها أحد المكتبات الجامعية التي تخدم قطاع العلوم الإنسانية، ونظرًا لوجودها في قلب العملية التعليمية بالكلية، فإنها تؤثر وتتأثر بما هو جديد في عالم المكتبات، وهو ما ينعكس بدوره على متلقي الخدمة من الطلاب والأساتذة، ولقد برزت مشكلة الدراسة من فرضٍ فحواه: أن هناك مؤشرات على تأثير "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة"

إيجابًا أو سلبًا على استخدام مكتبة كلية الآداب – جامعة طنطا، وهو ما تطلب التحقق من هذا الفرض بجانبيه الإيجابي أو السلبي.

من هنا كان محور الدراسة التعرف على كل من "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة"، كأحد أشكال التجارب الرقمية الجديدة، والوقوف على تأثيرهما على استخدام مكتبة كلية الآداب جامعة طنطا بهدف تحديد الكيفية التي يتحقق بها الوفاء بحاجات المستفيد النهائي.

2/1 أهمية الدراسة ومبرراتها

تنبع أهمية الدراسة بداية من أهمية متابعة مؤسسات المكتبات لما يمس كيانها ودورها، وبالتالي يصبح تحليل وتقييم واقع التطبيق العملي أمرًا لازمًا، من هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع تأثير "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" في آن واحد على المكتبات الجامعية.

وفضلًا عن ذلك تكتسب الدراسة أهميتها بعدما أصبح "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" محور اهتمام المستفيدين في التعليم، ولا سيما في الجامعات المصرية، وقد كان لحداثة الموضوع الدافع الرئيسي لاختيار هذا النوع من الدراسات، لذا وجب إجراء دراسة حالة للتعريف بتلك التجارب الرقمية وأثرها على المكتبات الجامعية، وهي في هذا الصدد تمثل محاولة هادفة لمسايرة العصر الرقمي، والاستفادة من معطياته وممارساته وآفاق استخداماته في مجال المكتبات ومؤسسات المعلومات.

3/1 أهداف الدراسة

في إطار موضوع الدراسة الحالية ومحاور اهتمامها يمكن القول بأن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بالتجارب الرقمية من حيث (المفهوم، مبررات الظهور، المميزات، الأهداف، أمثلة لأشهر التجارب الرقمية سواء العالمية أوالعربية أو المحلية، تأثير التجارب الرقمية على المكتبات الجامعية).
- التعريف بـ"بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة"، والخدمات التي يقدمها كل منهما لفئات المستخدمين له.
- عرض للوضع الحالي لمكتبة كلية الآداب والخدمات التي تقدمها.
- رصد وعرض أبرز التأثيرات التي أحدثها كل من "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" على استخدام مكتبة كلية الآداب.

- التعرف على مدى إمكانية تحقيق الانسجام والتكامل مع التجارب الرقمية الجديدة من جانب المكتبات الجامعية وتجنب الانعزال عن التطورات المتلاحقة والمتجددة في عالم اليوم.

4/1 أسئلة الدراسة

يحاول الباحثان الإجابة ع التساؤلات التالية:

- ما التجارب الرقمية، وما أهدافها، وما هي مميزاتها؟
- ما أشهر التجارب الرقمية العالمية، والعربية، والمحلية؟
- ما تأثير التجارب الرقمية على المكتبات الجامعية؟
- ما الخدمات التي يقدمها كل من "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" لمجتمع المستفيدين في كلية الآداب؟
- ما واقع استخدام مكتبة كلية الآداب (محل الدراسة)؟ وما الخدمات التي تقدمها؟
- ما واقع تأثير التجارب الرقمية على استخدام مكتبة كلية الآداب؟

5/1 منهج ومجتمع الدراسة

اعتمدت الدراسة بحكم طبيعتها والأهداف المنشودة على منهج دراسة الحالة، الذي يتخذ من عينة محدودة أو حالة فردية مجالًا لدراسة ظاهرة مستحدثة سعيًا لأن تصبح نتائجها – مع نتائج دراسات أخرى جزئية في ذات الموضوع – صالحة للتقييم ثم التعميم، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب الوصف التحليلي عند عرض الإطار النظري للتجارب الرقمية، وخدمات بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة، وواقع مكتبة كلية الآداب، ثم تحليل نتائج الاستبيان الموجه لمجتمع المستفيدين في كلية الآداب – جامعة طنطا.

وقد كان من الصعب الوصول إلى هذا المجتمع الكبير – في ضوء الوقت المتاح للبحث – لذا تم الاستعاضة عن المسح الشامل بعينة من المستفيدين المتواجدين على صفحات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، للخروج بالمؤشرات الدالة على تأثير استخدام التجارب الرقمية على استخدام مكتبة الكلية.

وفيما يخص أدوات الدراسة، فبالإضافة إلى معايشة شخصية من تطبيقات التجربتين في العمل اليومي، هناك استبانة تم توجيهها إلى مجتمع المستفيدين، تضم محورين مهمين: **الأول** يهدف إلى التعرف على واقع استخدام المكتبة محل الدراسة، ومدى رضاء المستفيدين عنها، **والثاني** يهدف إلى واقع استخدام

مرتادي المكتبة لـ "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة"، ومدى ما توفره تلك الرقميتين لتلبية الاحتياجات البحثية للمستفيدين، وتأثيرهما على استخدام المكتبة محل الدراسة.

6/1 الدراسات السابقة

أسفرت نتائج البحث في الببليوجرافيات، وقواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر، عن قلة الدراسات العربية العلمية في هذا الموضوع. وفيما يلي عرض لأهم وأبرز الدراسات والبحوث التي تمت للموضوع بصلة، وتم تقسيمها إلى قسمين، الأول للدراسات العربية، والثاني للدراسات الأجنبية:

أولًا: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: دراسة (بامفلح، 2004)، هدفت إلى قياس مدى قدرة قواعد البيانات على تحقيق الهدف من وجودها، ومدى رضاء المستفيدين عنها. واعتمدت الباحثة منهج المسح لمعرفة اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو قواعد البيانات الإلكترونية في الجامعة واستخدامهم لها، وتوصلت لعدد من النتائج أهمها: أن معظم الباحثين يستخدمون قواعد البيانات من أجل الحصول على معلومات حول الرسائل العلمية ثم الحصول على النصوص الكاملة لمقالات الدوريات.[1]

الدراسة الثانية: دراسة (أمين، 2016) هدفت إلى التعريف ببنك المعرفة المصري، مع بيان كيفية استفادة المكتبات المصرية بكافة أنواعها كمصدر هام وغني من مصادر المعلومات لتلبية متطلبات المستفيدين منها. وتوصلت الباحثة إلى أن بنك المعرفة المصري يمكن استخدامه في مجال تنمية مقتنيات المكتبات الرقمية وتقديم خدمات المعلومات المختلفة، مثل: خدمة الرد على الاستفسارات، خدمة الإحاطة الجارية، خدمة البث الانتقائي للمعلومات.[2]

الدراسة الثالثة: دراسة (اسويسي، والأشهب، 2008). هدفت إلى الوقوف على الوضع الحالي لمكتبة كلية الآداب والعلوم بزليتن، من حيث استخدامها للتقنيات الحديثة في إدارة المكتبة معلوماتيًا، واستجلاء المدى الذي وصلت إليه في استخدام التقنية المتطورة من أجهزة ومعدات وأنظمة معلومات وغيره، وذلك بوضع خطة للتحول نحو المكتبة الرقمية على مراحل مدروسة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأعدت استبيان موجه لعينة من الأساتذة وطلاب السنة الرابعة والدارسون بالكلية، ومن توصيات الدراسة ضرورة إعادة هندسة تصميم إجراءات العمل الإدارية والتنظيمية والفنية بما يتناسب والبيئة الرقمية الجديدة، وتحديد المقتنيات والمجموعات التي سيتم تحويلها إلى الشكل الرقمي.[3]

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: دراسة وي (WEI، 1994) عن استخدام طلاب المرحلة الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا للمكتبة الجامعية وخدماتها، وقد أشار أفراد العينة إلى أن وجود أمين المكتبة يعد أمرًا مهمًا للغاية وذلك لاستشارته عند استخدام قواعد البيانات، ويسهل لهم خدمات الاستعارة الداخلية والخارجية، وقد وجه إليهم الباحث مجموعة من الاستفسارات عن الخدمات المستقبلية التي يحتاجون إليها، كالخدمة المرجعية عن طريق البريد الإلكتروني، وتحديد المواد التي يحتاجون إليها من خلال قاعدة البيانات.(4)

الدراسة الثانية: هدفت دراسة بن زهانج (Zhang، 2001) إلى دراسة استخدام الباحثين للمصادر الإلكترونية المعتمدة على الإنترنت، وهدفت الدراسة إلى إفادة الباحثين الأكاديميين من مصادر المعلومات الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب إحصاء الاستشهادات المرجعية، وكان من نتائجها: أن هناك زيادة ملحوظة في عدد المؤلفين الذين يستشهدون بالمصادر الإلكترونية.(5)

7/1 الهيكل العام للدراسة

تم تنظيم الدراسة وتقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

- **المحور الأول**: يتناول الإطار المنهجي للدراسة من خلال عرض مشكلة الدراسة، وأهميتها ومبرراتها، وأهدافها، والأسئلة التي تسعى للإجابة عنها، والمنهج المستخدم في معالجة المشكلة، والدراسات السابقة، والهيكل العام للدراسة.
- **المحور الثاني**: يركز على أهم الجوانب النظرية ذات العلاقة بالإطار النظري العام للتجارب الرقمية، والتي وردت ضمن أدبيات الإنتاج الفكري، فيستعرض الباحثان الإطار النظري العام للتجارب الرقمية وتعريفها، ومبررات ظهورها، بالإضافة إلى مميزاتها، وتأثيرها على المكتبات الجامعية، وأمثلة لبعضها عالميًا وعربيًا ومحليًا، ثم التعريف بـ "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة"، وعرض للخدمات التي يقدمها كل منهما، وملامح الاختلاف بين دور المكتبي التقليدي والمكتبي الرقمي.
- **المحور الثالث**: يتناول الجانب التطبيقي لقياس تأثير "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة "كأحد أشكال التجارب الرقمية على استخدام مكتبة كلية الآداب، وينقسم إلى جزأين: **الأول** يعرض للوضع الحالي للمكتبة محل الدراسة، **والثاني** يعرض لواقع

استخدام الرقميتين، وتأثيرهما على استخدام مكتبة كلية الآداب، وأخيرًا النتائج والتوصيات.

المحور الثاني: الإطار النظري للتجارب الرقمية

تعريف التجارب الرقمية

ارتبط مفهوم التجارب الرقمية بتوافر إمكانات النشر الإلكتروني وقدرات الإنترنت على التعامل مع الوسائط المتعددة والفائقة وإتاحة المعلومات دون التقيد بزمان أو مكان معين. وتتعدد تعريفات التجارب الرقمية، كل يراها من وجهة نظره، فيعرفها زين عبدالهادي من حيث الشكل والمضمون، على أنها: "موقع على الإنترنت، مجموعة من الصفحات العنكبوتية، مجموعة من الأقراص الضوئية المتاحة عبر الشبكة، مجموعة من الملفات المتاحة عبر جهاز الحاسوب، مجموعة من الكتب سقط عنها حقوق التأليف، مجموعة من أعمال مؤلف محدد قام بوضعها على الإنترنت".(6)

ويعرفها محمد فتحي عبدالهادي على أنها: "تلك المكتبات التي تقتني مصادر معلومات رقمية، سواء المنتجة أصلًا في شكل رقمي أو التي تم تحويلها إلى الشكل الرقمي، وتجري عمليات ضبطها ببليوجرافيًا باستخدام نظام إلى، ويتاح الوصول إليها عن طريق شبكة حاسبات سواء كانت محلية أو موسعة أو عبر الإنترنت".(7)

مبررات ظهور التجارب الرقمية ومميزاتها

هناك مبررات سبقت ظهور التجارب الرقمية في العصر الرقمي الحديث، ومن هذه المبررات ما يمكن اعتباره اقتصاديًا، لما توفره هذه التقنيات من تكاليف في اقتناء أوعية المعلومات، ومنها ما يمكن اعتباره مهنيًا، لما تمثله هذه التجارب من نقلة نوعية في مهنة المكتبات والمعلومات، أدت إلى التغيير في شكل وملامح المهنة عن ذي قبل، ومنها ما يعد جغرافيًا وزمنيًا، حيث تلاشت فكرة ضرورة تواجد المستفيد في مكان وزمان المكتبة ليستفيد من الخدمة، وأصبح بإمكانه الاستفادة من هذه التجارب الرقمية بغض النظر عن مكانه والوقت الذي يريد استخدامها فيه.

ومما عزز ظهور وانتشار تلك التجارب الرقمية بسرعة فائقة، ما تميزت به من مميزات جعلتها تسبق غيرها إذا ما قورنت بها، ومن هذه المميزات، ما يلي: (8)

- السيطرة على أوعية المعلومات وأنها أكثر دقة وسهولة من حيث تنظيم المعلومات وتخزينها وتحديثها.

- إمكانية الاطلاع على موضوع واحد من قبل عدة باحثين في وقت واحد، ومواكبة العصر في التقنيات الحديثة كافة وبأقل تكلفة.
- كما أنها تعد أداة رئيسية في توصيل المحتوى لأجل أغراض البحث العلمي، والمشاركة في المعلومات خصوصًا النادر منها وقليل الاستخدام والتي تتميز بالحداثة.

وإلى جانب هذه المميزات، فقد أتاحت التجارب الرقمية في العصر الرقمي فوائد كثيرة لكل مستخدميها، زادت من انتشارها وتأثيرها، ومن أمثلة تلك الفوائد: وصول أوعية المعلومات للمستفيد أينما كان، وتوفير المعلومات في أي وقت، وسهولة تحديث المعلومات، وإمكانية مشاركة الجميع للمعلومات، وإمكانية إيجاد أشكال جديدة من المعلومات، وإمكانية تقليل التكاليف المادية.

طبيعة الوظائف الفنية في التجارب الرقمية[9]

تؤدي التجارب الرقمية المنتشرة عدة وظائف محددة، تقوم من خلالها بدورها في عصر المعلومات، وحري بنا أن نذكر أن معظم هذه الوظائف موروثة عن التجارب الورقية وقبلها المخطوطة وإن تغير الشكل "رقميا" والمسمى أو اللفظ اصطلاحيًا، ومن هذه الوظائف:

- **الاختيار والتزويد:** ويتضمن ذلك اختيار المواد ورقمنتها، أو تحويل الوثائق التقليدية إلى شكل رقمي ملائم.
- **التنظيم:** الذي ينصب على تعيين ما وراء البيانات لكل وثيقة تضاف إلى المجموعة.
- **التكشيف والاختزان:** وينطوي ذلك على تكشيف كل من الوثائق وما وراء البيانات واختزانها، وذلك بغرض تفعيل عمليات البحث والاسترجاع.
- **المستودع الرئيس:** الذي يعد قلب المكتبة الرقمية ويشتمل على الوثائق وما وراء البيانات والكشافات، والتي يتم إعدادها في الأساس للبحث والاسترجاع.
- **البحث والاسترجاع:** وهو واجهة المكتبة الرقمية التي يتم الإفادة منها من قبل المستفيدين بواسطة التصفح والبحث والاسترجاع واستعراض محتويات المكتبة الرقمية، وعادة ما يتم عرض هذه الواجهة للمستفيدين في صفحة عنكبوتية بصيغة تشكيل النص الفائق HTML.
- **موقع المكتبة الرقمية**: وهو الحاسب النادل الذي يستضيف مجموعة المكتبة الرقمية، ويعرض هذه المجموعة للمستفيد في شكل صفحة رئيسة لموقع عنكبوتي.

- **الربط الشبكي:** ولأجل الاسترجاع على الخط المباشر، فإن موقع المكتبة الرقمي ينبغي أن يكون مرتبطًا مع موقع المكتبة من خلال إحدى الروابط الفائقة المناسبة.

أهداف التجارب الرقمية

تهدف التجارب الرقمية في العصر الرقمي إلى عدة أهداف تسعى لتحقيقها، منها: الإسهام في إنتاج المعرفة وتشاركها وتيسير الإفادة منها بغض النظر عن مكان وزمان المستفيد، وأصبح هدف المكتبات كسر الحاجز الجغرافي والزمني بينها وبين المستفيد، حيث أصبحت المكتبات في متناول مستخدميها رغم البعد المكاني والزماني.[10]

أنشطة التجارب الرقمية

ويمكن تمييز أنشطة التجارب الرقمية في أمرين أساسين:

- **الأول**: التركيز على تنظيم وتهيئة الوصول إلى المعرفة المختزنة إلكترونيًا.
- **الثاني**: الإفادة من تقنيات المعلومات وتقنيات شبكات الاتصالات وتجسيد هذه الإفادة لمصلحة المستفيدين والعاملين فضلًا عن المتخصصين في خدمات المعلومات.

وتساعد التجارب الرقمية في تهيئة الوصول للمعلومات عالية الجودة والمختارة بعناية والمنظمة بشكل مناسب ليفيد منها المستفيدون بكل يسر وسهولة.[11]

أمثلة لبعض التجارب الرقمية

يوجد أمثلة لبعض التجارب الرقمية الموجودة على الساحة، والتي أثبتت كفاءة وقدرة عالية في إثبات وجودها وتفعيل خدماتها، ويمكن سرد لبعضها على مستويات ثلاثة، كما يلي:

أولًا: أشهر الأمثلة على المستوى العالمي[12]

- المكتبة الرقمية – مكتبة نيويورك العامة (أمريكا) www.digital.nypi.org
- جامعة نانيانج Nanyang التكنولوجية (سنغافورة)

www.ntu.du.sg/library/home/digital

- مكتبة كاليفورنيا الرقمية (أمريكا) www.cdlib.org
- مكتبة الأطفال العالمية (أمريكا) www.icdlbooks.org

- مكتبة الإنترنت العامة (أمريكا) www.ipl.org
- Oalster: www.oaister.umdl.umich.edu
- مكتبة كنتاكي الافتراضية: www.kyvl.org

ثانيًا: أشهر الأمثلة على المستوى العربي

لم تخل الساحة العربية من أمثلة لبعض التجارب الرقمية ذات الأهمية الكبيرة، فقد سعى بعض الأفراد وحاولت بعض الهيئات إنشاء مكتبات رقمية بسيطة، ومن أهم هذه المحاولات:

- مشروع "الوراق" (Alwaraq.com).
- مستودع معرفة http://marifah.org
- مستودع جامعة قطر http://qpace.qu.edu.qa
- مكتبة فلسطين الرقمية http://www.palestinelibrary.p/index
- موقع مرايا الثقافي: شبكة الذاكرة الثقافية www.maraya.net
- المكتبة العربية http://abooks.tipsclub.com

ثالثًا: أمثلة على المستوى المحلي

أما على **الجانب المصري** فقد تعددت المحاولات – ضمن المحاولات العربية – للحاق بالركب العالمي ومن أمثلتها:

- شبكة المكتبات المصرية http://www.library.idsc.gov.eg/homepage_a.asp
- اتحاد مكتبات الجامعات المصرية http://www.eulc.edu.eg
- بنك المعرفة المصري www.ekb.eg
- مستودع الأصول الرقمية بمكتبة الإسكندرية (DAR) http://dar.bibalex.org

وإتمامًا للفائدة نعرض بشيء من الإيجاز لأبرز هذه الأمثلة المحلية، وهما:

1- "بنك المعرفة المصري":[13]

يعد من أبرز التجارب الرقمية على المستوى المحلي، لكونه من أكبر المواقع الوطنية التعليمية المتكاملة، التي تنشر المواد التعليمية البحثية عالية الجودة، كما يعد أكبر مكتبة عربية رقمية على الإنترنت،

تحتوي على ملايين الأبحاث والكتب والمصادر المعرفية والتعليمية، والتي يمكن الحصول عليها بشكل مجاني.

2- "سفارة المعرفة" بمقرها بكلية الآداب – جامعة طنطا:[14]

تعد ثاني أبرز التجارب الرقمية على المستوى المحلي، وقد تم الاتفاق على إنشائها ضمن سفارات المعرفة بمكتبة الإسكندرية في جميع الجامعات المصرية، وافتتحت سفارة المعرفة بمقرها بكلية الآداب بجامعة طنطا في أواخر شهر مارس 2016 بالدور الأول العلوي لخدمة أبناء الجامعة من أعضاء هيئات التدريس والطلاب والباحثين والعاملين وتقديم الخدمات التي تقدمها مكتبة الإسكندرية، ومن خدماتها: إتاحة التواصل والاستفادة من العديد من المشروعات الرقمية للمكتبة، مثل:

- **مستودع الأصول الرقمية DAR**: وهو يعد أكبر مكتبة رقمية عربية على الإطلاق، يوفر لمستخدميه جميع الكتب غير الخاضعة لحقوق النشر، أما الكتب الخاضعة لحقوق النشر، فيمكن لمستخدمي الإنترنت تصفح ٥٪ من الكتاب، بينما يتاح الكتاب كاملًا من داخل المكتبة.
- **مشروع وصف مصر**: قامت به مكتبة الإسكندرية كمبادرة لرقمنة النسخة الأصلية من كتاب وصف مصر. ولدمج هذه التحفة الرائعة في تكنولوجيا العصر، قرر المعهد الدولي للدراسات المعلوماتية رقمنة المجموعة الكاملة بواجهة إلكترونية سهلة الاستخدام وبأدوات متعددة.
- **مشروع "محاضرات في العلوم" Science Super Course** : وهو مشروع يتيح عروضًا تقديمية لمحاضرات علمية مجانًا عبر الإنترنت في أربعة فروع رئيسية للعلوم: الصحة العامة (الطب) وهندسة الكمبيوتر والزراعة والبيئة، للطلاب والمعلمين الأكاديميين بجميع أنحاء العالم؛ بحيث يمكنهم الاستعانة بهذه المواد التعليمية في دراستهم أو محاضراتهم. فمن خلال مستودع "محاضرات في العلوم"، يستطيع المستخدم الاطلاع على ما يزيد على 169000 محاضرة في صورة عروض تقديمية، كما يمكنه أيضًا البحث في المحاضرات باستخدام كلمات البحث المختلفة.
- **خدمة الـ Webcast**: وهي خدمة "البث عبر الإنترنت"، تقدِّم بثًّا حيًّا أو مسجلًا للفعاليات التي تقام بمركز مؤتمرات مكتبة الإسكندرية؛ حتى يُتاح لزائري المكتبة مشاهدتها في أي وقت بشكل سلس وبسرعة فائقة، وقد تم تجهيز قاعة البحث بسفارة معرفة مكتبة الإسكندرية بجامعة طنطا ب 15 جهاز كمبيوتر متصل عبر الإنترنت

بقواعد بيانات المكتبة وقواعد بيانات خارجية عربية وأجنبية تشترك فيها المكتبة لخدمة الباحثين، كذلك تم تجهيز قاعة خاصة لعقد الندوات وورش العمل في جميع المجالات الثقافية والعلمية والمعرفية لإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات في جميع نواحي العلم والمعرفة. والقاعة تسع حوالي 35 فردًا مزودة بجهاز عرض Data Show وشاشة عرض وجهاز كمبيوتر.

تأثير التجارب الرقمية على المكتبات الجامعية

نظرًا لما حققته التجارب الرقمية من مميزات في العصر الرقمي وفوائد في شكل ومضمون التعامل مع المعلومات، فقد بدا تأثيرها جليًا على قطاعات المكتبات الجامعية عامة، ويمكن تحديد بعض هذا التأثير في المجالات التالية:

أولًا: تأثيرها على خدمات المكتبات

حيث ظهر تأثير التجارب الرقمية على خدمات المكتبات في زيادة حجم الخدمات وتحسين نوعيتها، والدقة والسرعة في إجراءات المكتبة ونقل الوثائق والنشاطات، [15]، ومن أمثلة تأثير التجارب الرقمية على خدمات المكتبات ما يؤديه "بنك المعرفة المصري" من دور بارز في تقديم خدمات المعلومات، وخدمة المستفيدين، فنرى دوره في:

- **خدمة الرد على الاستفسارات:** حيث يمكن استخدام البنك في الرد على الاستفسارات التي تتعلق بحقائق جاهزة محددة عن ظاهرة معينة أو معلومات سريعة موجزة عن موضوع معين من خلال أهم وأكبر موسوعة عالمية يشتمل عليها البنك وهي الموسوعة البريطانية، والتي تغطي العديد من المجالات العلمية والحقائق.، كما يمكن استخدام البنك في الرد على الاستفسارات الخاصة بالبحث عن الوثائق أو مصادر المعلومات حول موضوع معين، وذلك من خلال البحث المستمر في قواعد البيانات ومصادر المعلومات المتاحة في بنك المعرفة المصري.
- **خدمة الإحاطة الجارية:** حيث يمكن للمكتبات أن تستفيد من مصادر المعلومات المتاحة بالبنك لتقديم هذه الخدمة من خلال: (1) رصد واختيار مقالات الدوريات المتخصصة باللغتين العربية والأجنبية في مجالات متخصصة مختلفة تهم المستفيدين منها. (2) رصد واختيار أوراق المؤتمرات الحديثة أو الدراسات في مجالات اهتمامات المستفيدين. (3) عرض المكتبة خدمة الإحاطة الجارية إما ورقيًا عن طريق طباعة هذه المصادر من بنك المعرفة المصري مباشرة وعرضها أمام المدخل الرئيسي للمكتبة، أو

تقوم بإرسالها على هيئة إخطارات بعناوين تلك المصادر إلكترونيًا لجميع المستفيدين عن طريق البريد الإلكتروني.

- **خدمة البث الانتقائي للمعلومات:** حيث يمكن أن تعتمد المكتبة في تقديم هذه الخدمة على ما يقدمه بنك المعرفة المصري من مصادر معلومات، وعلى ذلك يمكن لاختصاصيي خدمات المعلومات أن يقوم بالبحث عن المقالات المتخصصة أو الدراسات التي تخص اهتمام فئة معينة من مستخدمي المكتبة، ويقوم بإرسالها إلكترونيًا إلى المستفيد عن طريق البريد الإلكتروني دون طلب منه أو جهد منه، وذلك بناء على سماته الموضوعية التي سجلها في المكتبة. (16)

ثانيًا: تأثيرها على مصادر المعلومات

وكما تؤثر التجارب الرقمية على خدمات المكتبات بشكل كبير، فإنها تؤثر أيضًا على مصادر المعلومات بها، فقد أسهمت في الاقتصاد في الحيز المكاني المطلوب لاختزان المعلومات من الورق المطبوع إلى الأساليب الإلكترونية، ونحن نرى بوضوح ما وفره "بنك المعرفة المصري" لحل مشكلة صعوبة وصول المكتبات إلى المصادر البحثية والأوراق والمقالات العلمية الحديثة، نظرًا لتكلفة اشتراكاتها المرتفعة، فلم يعد هذا الأمر يشكل عائقًا بعد وجوده، حيث يحتوي البنك على:

- المحتوى العلمي لأكثر من 27 ناشرًا دوليًا.
- مواد تعليمية بحثية عالية الجودة ومواد مساعدة لمناهج الأطفال والكبار.
- ملايين الأبحاث والكتب والمصادر المعرفية والتعليمية والتي يمكن الحصول عليها بشكل مجاني.
- آلاف المصادر العربية والأجنبية التي توفر العديد من وسائل شرح وتبسيط المعارف المختلفة.
- ملايين المقالات والصور والفيديوهات والكتب في شتى التخصصات.
- المراجع والموسوعات التعليمية الشهيرة في مختلف المواد.
- المصادر والأبحاث التي يتم نشرها بأفضل الدوريات العلمية حول العالم.
- آلاف الكتب والمراجع العلمية وقواعد البيانات والأدوات المتخصصة التي تساعد الباحثين في إتمام أبحاثهم. (17)

ثالثًا: تأثيرها على المكتبيين

يمكن القول أن ملامح دور المكتبي في ظل معطيات العصر الرقمي قد تغيرت شكلًا وموضوعًا - كما يتضح من جدول (1) – الذي يبين ملامح الاختلاف وأوجه المقارنة بين دور المكتبي التقليدي والمكتبي الإلكتروني في ظل تأثير تكنولوجيا المعلومات على العديد من المهن والوظائف المرتبطة بقطاع المعلومات والاتصالات [18].

جدول (1) وضح ملامح الاختلاف بين دور المكتبي التقليدي والمكتبي الرقمي[19]

وجه المقارنة	المكتبي التقليدي	المكتبي الرقمي
الوظائف	الوثائق جمع	العمل كخبير معلومات – بث الوثائق– العمل معلوماتي كملاح
بيئة العمل	المكتبة التقليدية	المكتبة الرقمية
التكوين المعرفي	بسيط	مركب
مجتمع القراء	محدود وثابت	أي مستفيد في أي مكان يمكنه الاتصال بالمكتبة
حدود الخدمات	داخل جدران المكتبة	إطار الشبكة في
طبيعة العمل	روتيني	متنوع
الخدمات نمط	سلبي	نشط
ناتج العمل	مواد مطبوعة	رقمية مجموعات
طبيعة الخدمات	إتاحة الوثائق	الإبحار في المعلومات، تقديم النصح والمشورة، نقل المعلومات...إلخ
العمل مستوى	منخفض	مرتفع

وبناءً على هذا التغير في ملامح ومهام وظائف أمين المكتبة، فقد تقلد المكتبي الإلكتروني مهامًا أكثر تقدمًا لتسهيل مهمات الباحثين، ويمكن تجميعها فيما يلي:

مهام أمين المكتبة الإلكترونية

- استشاري معلومات عليه مساعدة المستفيدين وتوجيههم إلى بنوك ومصادر معلومات أكثر استجابة لاحتياجاتهم.
- تدريب المستفيدين على استخدام المصادر والنظم الإلكترونية.
- تحليل المعلومات وتقديمها للمستفيدين.
- إنشاء ملفات بحث وتقديمها عند الطلب للباحثين والدارسين.
- إنشاء ملفات معلومات شخصية وتقديمها عند الحاجة.

- البحث في مصادر غير معروفة للمستفيد وتقديم نتائج البحث.
- مساعدة المستفيد في استثمار الإنترنت وقدراتها الضخمة في الحصول على المعلومات.[20]

وجملة القول فإن هناك تأثيرات كبيرة للتجارب الرقمية على المكتبات الجامعية وعلى المكتبيين أنفسهم، مما يوجب الشروع في محاولة عمل تغييرات شبه جذرية في العادات والممارسات المرتبطة بعمل المكتبيين، حتى يتسنى لهم التأقلم مع تلك التجارب الرقمية الجديدة.[21]

رابعًا: تأثيرها على الاستخدام:

وهو ما سيتم دراسته من خلال المحور الثالث من الدراسة (الجانب التطبيقي)

المحور الثالث: الجانب التطبيقي لتأثير "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" على استخدام مكتبة كلية الآداب – جامعة طنطا

يهدف هذا المحور إلى عرض الوضع الحالي لمكتبة كلية الآداب (محل الدراسة) من جهة، ثم قياس تأثير استخدام التجارب الرقمية، ممثلة في "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" على استخدام المكتبة، من جهة أخرى، وذلك من خلال استطلاع رأي عينة من مرتادي مكتبة الكلية والمستفيدين منها، من (طلاب المرحلة الجامعية الأولى – طلاب الدراسات العليا – أعضاء هيئة التدريس) في كلية الآداب، وفيما يلي عرض لكلا الجزأين في هذا المحور التطبيقي:

أولاً: الوضع الحالي لـ "مكتبة كلية الآداب – جامعة طنطا"

تمثل مكتبة كلية الآداب – جامعة طنطا إحدى المكتبات الجامعية، أنشئت ضمن إدارات كلية الآداب بالقرار رقم 809 لسنة 1975 م. وبدأت المكتبة نشاطها في العام الجامعي 1975/1976م[22]، وتعمل – من خلال موقعها الأكاديمي – على تقديم خدماتها للمجتمع المحيط بها، الذي يضم حوالي (20000) طالب مرحلة جامعية أولي، (2000) طالب دراسات عليا، (279) عضو هيئة تدريس. ومن حيث التخصص، تخدم المكتبة اثني عشر قسمًا علميًا، هي أقسام: (الجغرافيا – التاريخ – الآثار – علم النفس – الفلسفة – الاجتماع – الإعلام – المكتبات – اللغة العربية – اللغات الشرقية – اللغة الإنجليزية – اللغة الفرنسية).

وتضطلع المكتبة بتدعيم مهام الكلية ومساعدتها في تحقيق أهدافها وتنمية المعرفة وبثها، لذلك نجدها تعمل على توفير مصادر المعلومات (التقليدية والإلكترونية) لمجتمعها الأكاديمي المحيط بها، على

اختلاف وتنوع اهتماماته الموضوعية، فتقوم بتقديم خدمات معلوماتية متطورة ترتبط ارتباطا مباشرًا بالعملية التعليمية والبحثية واحتياجات مجتمع المعرفة.

وتهدف المكتبة إلى خدمة مرتاديها ومستخدميها في مجتمعها المحيط بها، من خلال: توفير مصادر المعرفة الإنسانية بكافة أشكالها لدعم وخدمة المناهج والتخصصات العلمية المختلفة بالكلية، وتقديم الخدمات المعتادة لمرتاديها، والتي منها: الاطلاع الداخلي – الإعارة الخارجية – التصوير – الإحاطة الجارية.

ثانيًا: قياس تأثير "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" على استخدام مكتبة كلية الآداب

تطلب قياس هذا التأثير إجراء استبيان إلكتروني لجمع آراء عينة من مرتادي المكتبة بالكلية، وتم طرح الاستبيان من خلال موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، لجمع آرائهم حول استخدامهم لمكتبة الكلية واستخدامهم لـ "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة" وتأثير ذلك الاستخدام على المكتبة.

ووصلت إجابات الاستبيان إلى 30 استمارة حتى تاريخ تفريغ الاستبيان1/5/ 2018م، وهو ما أمكن من خلاله قياس هذا التأثير ومعرفة إذا ما كان إيجابيًا أو سلبيًا.

1/ سمات مجتمع الدراسة وخصائص أفراده

جدول (2) يوضح تخصص أفراد عينة الدراسة

التخصص		مكتبات	إعلام	آثار	لغة عربية	علم النفس	إجمالي
التكرار والنسبة	التكرار	24	2	1	1	2	30
	٪	٪80	٪6.6	٪3.3	٪3.3	٪6.6	٪100

استجاب من عينة الدراسة – كما هو واضح في جدول (2) – بعض التخصصات والبعض الآخر لم يستجب، فنلحظ من خلال النسبة المبينة في الجدول، غلبة تخصص المكتبات على غيره من تخصصات الكلية الاثني عشر في الإجابة على الاستبانة، حيث نجد أن هناك فارقًا كبيرًا في النسبة بين تخصص المكتبات وتخصصات الإعلام والآثار واللغة العربية وعلم النفس، حيث بلغت نسبة تخصص المكتبات (80٪) بينما كانت نسبة تخصص الإعلام (6.6٪)، وتساوت نسبة كل من اللغة العربية والآثار وعلم النفس في (3.3٪) من أفراد الدراسة، وتدل هذه الغلبة لتخصص المكتبات على بقية التخصصات على اهتمام المنتسبين للمكتبات بموضوع البحث وما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة في مجال التجارب الرقمية

والمتابعة لكل ما هو جديد في العصر الرقمي الذي يشهده العصر الحالي، وربما نضيف عاملا محتملا آخر – للموضوعية – وهو أن هؤلاء المستجيبين على شيء من المعرفة بصاحبي هذه الدراسة.

جدول (3) يوضح الدرجة العلمية لأفراد العينة

الدرجة		طالب المرحلة الجامعية الأولى	طالب دراسات عليا	أعضاء هيئة التدريس	إجمالي
التكرار والنسبة	التكرار	6	12	12	30
	٪	٪20	٪40	٪40	٪100

وكما تفاوتت نسب التخصصات الموجودة بالكلية من مجتمع الدراسة في الإجابة عن الاستبيان، فقد تباينت كذلك نسب فئات عينة الدراسة التي أبدت اهتمامها بموضوع البحث، حيث تساوت – كما في جدول (3) – فئتا طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس في الإجابة على الاستبيان بنسبة (40٪) لكل منهما، بينما جاءت نسبة طلاب المرحلة الجامعية الأولى (20٪) من العينة، وهذا يدل على أن هناك اهتمامًا أكبر من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بالبحث العلمي، وذلك لطبيعة وضعهم وارتباطهم بالدراسة بمستوى أكبر من طلاب المرحلة الجامعية الأولى.

2/واقع استخدام مكتبة كلية الآداب

تمثل مكتبة الكلية بالنسبة لمرتاديها والمستفيدين منها أهمية كبيرة، حيث تستوعب الأطراف الثلاثة للعملية التعليمية (الأستاذ – الطالب – الكتاب)، فهي ملتقى كل من الأستاذ والطالب بالكتاب، ومن خلال هذا الاستيعاب يظهر حرص مجتمع الدراسة على ارتياد المكتبة والارتباط بها بشكل كبير، حيث أبدت غالبية أفراد العينة – كما في الشكل (1) – ارتيادها للمكتبة بنسبة بلغت (96.7٪)، مما يدل على ارتباط مجتمع الدراسة بالمكتبة وتعودهم على ارتيادها، تحقيقًا لكونها ملتقى الأستاذ والطالب بالكتاب.

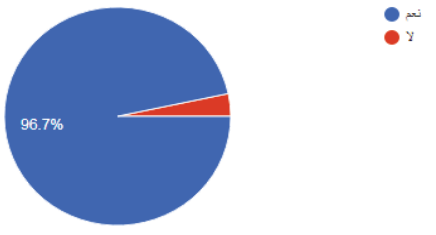

الشكل (1) نسبة ارتياد المكتبة

وليس الأمر مجرد ارتياد للمكتبة فحسب، بل يتعدى إلى رؤية نسبة كبيرة من أفراد العينة (80٪) – كما في الشكل (2) – أهمية وجود المكتبة بشكل ضروري جدًا، ويرى (20٪) أن وجودها ليس بنفس الأهمية، وعبروا عن ذلك باختيار أنها ضرورية إلى حد ما، ولم يذكر أي من أفراد العينة أن وجودها غير ضروري، ولعل في تلك النسبة الغالبة ما يدل على أهمية المكتبة على أرض الواقع رغم وجود التجارب الرقمية التي تنافس بشدة المكتبات التقليدية.

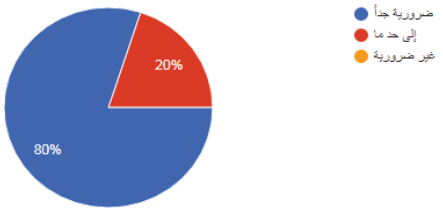

الشكل (2) يوضح درجة أهمية وجود المكتبة للمستفيدين

ويعضد رأي عينة الدراسة التي ترى أهمية وجود مكتبة الكلية بالنسبة لهم بشكل ضروري، ما أبداه (93.3٪)- في الشكل (3) – من مناسبة مواعيد المكتبة لهم، وفي المقابل يرى (6.7٪) فقط أن المواعيد غير مناسبة لهم، وقد يرجع سبب عدم مناسبة مواعيد المكتبة لبعض مجتمع الدراسة كون مواعيد العمل تتزامن مع مواعيد المحاضرات اليومية، فيحتاج المستفيدون إلى وقت إضافي للمكتبة ليناسب أوقات المستفيدين منها.

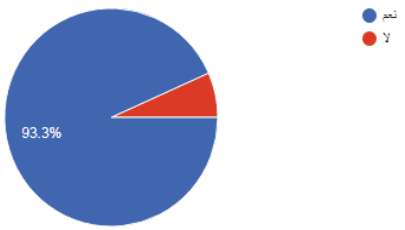

الشكل (3) مدى مناسبة مواعيد المكتبة

3/ أغراض التردد على المكتبة

تباينت ردود أفراد العينة – كما في الشكل (4) – في توضيح أغراض ارتيادهم المكتبة، فجاءت نسبة (63.3٪) للمكتبة للقراءات التي تدعم المناهج الدراسية، وإعداد البحوث الأكاديمية (ماجستير – دكتوراه)، بينما جاءت نسبة (16.7٪) لتزجية أوقات فراغهم، ويأتي (30٪) من أفراد العينة كتعود على ارتياد أماكن العلم، فيفضلون الجلوس في المكتبة بديلًا عن الجلوس في الأماكن الأخرى تعودًا وارتياحًا، بينما يأتي الباقون بنسبة (1٪) لأغراض أخرى غير التي ذكرت، ويدل تعدد تلك الأغراض على تنوع المشارب التي تتيحها المكتبة لمرتاديها والمستفيدين منها، فمنهم من يأتي للعلم المرتبط بالمساق الدراسي، ومنهم من يأتي للبحث الأكاديمي المرتبط بمرحلة ما بعد الليسانس، ومنهم من يأتي طالبًا للتسلية والترفيه الثقافي الذي تتيحه المكتبة من خلال اقتنائها للكتب متعددة المجالات التي تناسب الأذواق المتعددة لمجتمع المستفيدين في كلية الآداب. ورغم تقديرنا لارتفاع هذه النسبة والبالغة (63.3٪) إلا أنها تنبئ عن سلبية لا نبالغ بالقول إذا قلنا أنها خطيرة، وذلك حيث تظل نسبة غير هينة من "نخبة المجتمع" لا تجد مشكلة في الدراسة وفي عمل التكليفات الدراسية – ولا نقول للبحوث- بدون استخدام مصادر المعلومات، ومن الظواهر التي تحتاج إلى الدراسة أن نسبة من الذين يرتادون أماكن العلم لا يهتمون بالدور الأعظم لدعم هذه المؤسسات بمصادر المعلومات واستخدامها في متابعة العلم أو دراسته. وهي التي ينبغي أن تنتظمها مقررات المناهج الدراسية.

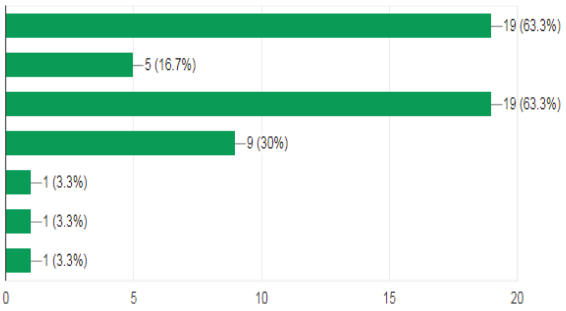

الشكل (4) أغراض التردد على المكتبة

4/ مجموعات المكتبة

تقتني المكتبة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات تتنوع بين (كتب – دوريات – رسائل علمية – شرائط كاسيت – أسطوانات مدمجة)، وتقدم المكتبة من خلال تلك المجموعات خدماتها، حيث تعمل على تنظيمها وتيسير الوصول إليها، وتحاول المكتبة سنويًا تزويد تلك المجموعات بأحدث العناوين في سوق النشر من خلال شراء الأقسام العلمية بالكلية لاحتياجات المكتبة من أوعية المعلومات، وتضم المكتبة بين جنباتها حوالي 13000 عنوان، بإجمالي حوالي 36000 مقتنى.

وأمام أعداد هذه المجموعات يرى (16.7٪) من مجتمع الدراسة – كما في الشكل (5) – أن هذه المجموعات من (الكتب والمواد الأخرى) كافية تمامًا، بينما يرى (70٪) أن تلك المجموعات كافية إلى حد ما، ويرى (13.3٪) أن المجموعات غير كافية، وعلى ذلك لابد للمكتبة أن تقف أمام النسبة الغالبة التي ترى أن المجموعات كافية إلى حد ما، لمعرفة أسباب عدم الكفاية التامة للمجموعات، وهو ما يستلزم إجراء استبيان يستطلع آراء المستفيدين في المجموعات، وإشراكهم في عملية الاختيار التي تتم للمكتبة بصفة سنوية، حتى تضمن المكتبة مناسبة وكفاية المجموعات بأنواعها المختلفة لجموع المستفيدين من المكتبة. ولعل ما يوازي ذلك أو يزيد، هو ما ينبغي على المكتبة أن تقوم به من إجراء قياس يقارن الوضع النوعي والعددي لأوعيتها (وكذلك بالنسبة لمقومات المكتبة الأخرى غير الأوعية) بالمعايير الدولية لمكتبات الجامعات، وهو مايستلزم دراسة أخرى مستقلة.

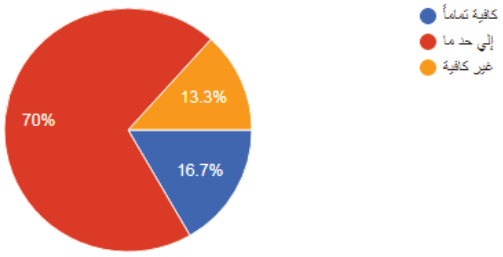

الشكل (5) مدى كفاية مجموعات المكتبة للتزود بالمعلومات

وأمام تلك المجموعات المتنوعة من الكتب والمواد الأخرى تسعى المكتبة لتيسير سبل الإفادة منها وتيسير الوصول إليها بسهولة ويسر توفيرا لوقت المستفيد وجهده، من خلال فهرستها وتصنيفها وإتاحة بياناتها الوصفية والموضوعية بالفهرس على نظام المستقبل والمتاح إلكترونيًا عبر الإنترنت. وقد عبر (66.7٪) عن وصولهم السريع للعناوين التي يبحثون عنها في المكتبة من خلال الفهرس المتاح في

المكتبة، بينما يرى (33.3٪) صعوبة الوصول إلى ما يريدون في المكتبة– شكل (6)، وعلى ذلك ينبغي على المكتبة تحديث الفهرس الموجود حاليًا وتوفير وسائل أخرى لوصول المستفيد لمقتنيات المكتبة عبر وسائل أخرى، لتمكين مجتمع المستفيدين من الوصول السهل والسريع للمقتنيات عبر البحث المتاح.

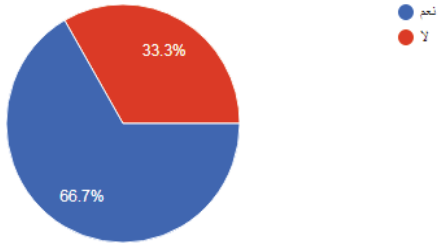

الشكل (6) نسبة سهولة الوصول للمعلومات

5/ خدمات المكتبة ومدى رضاء المستفيدين عنها

جدول (4) مدى رضاء المستفيدين عن خدمات المكتبة

الإجابة		راض تمامًا	إلى حد ما	غير راض	إجمالي
الاطلاع الداخلي	التكرار	14	15	1	30
	٪	٪46.7	٪50	٪3.3	٪100
الإعارة الخارجية	التكرار	12	14	4	30
	٪	٪40	٪46.7	٪13.3	٪100
خدمات المراجع	التكرار	9	18	3	30
	٪	٪30	٪60	٪10	٪100
التصوير	التكرار	3	7	20	30
	٪	٪10	٪23.3	٪66.7	٪100
الإحاطة بما تقتنيه المكتبة من عناوين	التكرار	4	20	6	30
	٪	٪13.3	٪66.7	٪20	٪100
الإجمالي	التكرار	42	74	34	150
	٪	٪28	٪49.3	22.6٪	٪100

تقدم المكتبة مجموعة من الخدمات الأساسية تحاول من خلالها إفادة مجتمع المستفيدين بما تقتنيه من مجموعات، ومن هذه الخدمات الأساسية (الاطلاع الداخلي – الإعارة الخارجية – التصوير – خدمة المراجع –....)، – جدول (4) – ومما لا شك فيه أن المستفيد هو مرآة الخدمة المقدمة ورضاه هو المؤشر على نجاح الخدمة أو فشلها، ومن خلال استطلاع رأي عينة الدراسة نلحظ ارتفاع نسبة الرضا التام بين أفراد العينة عن خدمة الاطلاع الداخلي بنسبة بلغت (46.7٪)، وفي الرضا إلى حد ما نلحظ ارتفاع النسبة عن خدمة الإحاطة بما تقتنيه المكتبة من عناوين بنسبة بلغت (66.7٪)، ونلحظ ارتفاع عدم الرضا عن خدمة التصوير بنسبة بلغت (66.7٪)، وهو ما يدل على سوء خدمة التصوير بين الخدمات المقدمة، والذي يتطلب معالجة الأمر فورًا من قبل المكتبة لتحسين الخدمة المقدمة ومعرفة أوجه القصور والسلبيات الموجودة والعمل على معالجتها وتلافي الأوضاع التي تتسبب في عدم رضا المستفيدين.

وعلى المكتبة أن تدرس كل خدمة من الخدمات لتقييم وضعها ووضع المقترحات التي من شأنها تحسين الخدمات المقدمة سواء الخدمات التقليدية أو الخدمات الإلكترونية.

ويمكن تقييم تلك الخدمات من خلال رأي عينة الدراسة بصورة رأسية، حيث نجد ارتفاع نسبة الرضا إلى حد ما عن الخدمات بنسبة (49.3٪)، يليها نسبة الرضا تمامًا (28٪)، ثم نسبة عدم الرضا (22.6٪)، وهو ما يدل على أن الأمر ليس بالسيء ولا بالحسن، ويمكن الوقوف على الخدمات تقييما وتقويمًا لمعالجة النقص وجبر القصور.

6/ دور اختصاصيي المكتبة كمحفز لاستخدام المكتبة

تعول كل مكتبة على أمنائها في تقديم خدماتها، حيث يمثل اختصاصيي المكتبة مرآة المكتبة ومقدم الخدمة المكتبية، فإن نجح في تقديم أوجه المساعدة للمستفيدين، نجحت المكتبة في تقديم خدماتها وحققت أهدافها، وإن فشل كانت الأخرى، وتعتمد المكتبة (محل الدراسة) على مجموعة من الاختصاصيين المؤهلين والمدربين على تقديم خدماتها، وكان لرأي عينة الدراسة الأهمية الكبيرة في استطلاع انطباعهم عن أوجه المساعدة التي تقدم لهم من قبل اختصاصيي المكتبة، فمن الشكل (7) نجد ارتفاع نسبة مساعدة من الاختصاصيي للمستفيدين في الرد على الاستفسارات بنسبة(83.3٪) من أفراد عينة الدراسة، وأفادت نسبة (73.3٪) تلقي المساعدة في الوصول لبعض العناوين على الرفوف، ويلي ذلك نسبة (40٪) تتلقى مساعدة في تهيئة الجو المناسب للاطلاع، ثم نسبة (36.7٪) يتلقون مساعدة في كيفية استخدام الفهارس، ثم نسبة (33.3٪) في الإحاطة بما يقتنيه من عناوين دوريات، ويلي ذلك نسبة

(30٪) يتلقون مساعدة في كيفية استخدام المراجع، ثم نسبة (20٪) في إعداد قائمة بأهم المصادر التي يحتاجونها، ثم نسبة (13.3٪) في مساعدات أخرى، من أمثلتها (تجديد الاشتراك في بنك المعرفة المصري)، وهو ما يؤكد ارتفاع دور اختصاصيي المكتبة البارز في الرد على الاستفسارات وارتباط أفراد عينة الدراسة بالاختصاصيين، ومساعدته لمرتادي المكتبة في الوصول لبعض العناوين على الرفوف، وهذا ما يعزز زيادة الاهتمام بتدريب وتنمية مهارات الاختصاصيين بالمكتبة لزيادة قدراتهم وتحسين مستواهم في تفعيل وتحسين الدور المنوط بهم تقديم في مساعدة المستفيدين.

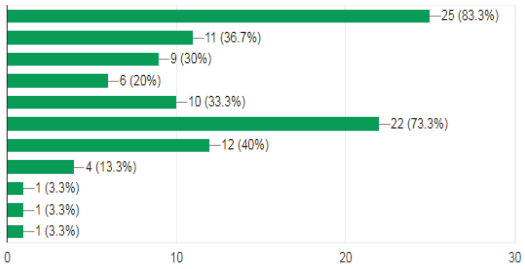

الشكل (7) دور اختصاصي المكتبة كمحفز لاستخدام المكتبة

7/ صعوبات استخدام المكتبة

ورغم كل المحاولات التي تقدمها المكتبة لتهيئة الجو المناسب للاستفادة من مصادرها وما تقتنيه من أوعية معلومات، إلا أنها – كمعظم مكتباتنا –يوجد بها بعض الصعوبات التي تواجه المستفيدين، ومن مميزات استطلاعات آراء المستفيدين أنها تقف على تلك الصعوبات التي قد تواجههم عند استخدامهم للمكتبة، وفي الشكل (8) تبين أن هناك عدة صعوبات تواجه المستفيدين، أمكن ترتيبها بناء على النسب التي ظهرت في إجابة أفراد العينة، وهي كالتالي: عدم توافر أجهزة حاسبات آلية للمستفيدين، جاءت بنسبة (60٪)، تلتها عدم إضافة الكتب الجديدة ذات الأهمية لك بنسبة (40)، ثم القيود المفروضة على الإعارة الخارجية بنسبة (26.7٪)، ثم ضيق المساحة (20٪)، يليها صعوبتان تشتركان في نفس النسبة، وهما: ازدحام المكتبة وعدم ملاءمة الأثاث، وأن فهارس المكتبة لا تفي بالغرض بنسبة (16.7٪) لكل منهما، ويلي ذلك عدم وجود اختصاصي متفهم لاحتياجات المستفيد بنسبة (13.3٪)، ثم عدم كفاية الأثاث عدديًا (مقاعد ومناضد، إلخ) بنسبة (13.3٪)، ثم عدم تغطية أقسام المعرفة خارج

التخصص بنسبة (13.3٪)، ثم سوء التهوية والإضاءة بنسبة (10٪)، وكذلك عدم ملاءمة تنظيم المجموعات (التصنيف) الميسر للوصول إلى الأوعية على الرفوف بنسبة (10٪)، وهناك صعوبات أخرى(10٪) ذكرها بعض أفراد العينة، منها: عدم وجود ماكينة تصوير – قلة المصادر الأجنبية الحديثة، وأخيرًا عدم مناسبة مواعيد فتح المكتبة وغلقها بنسبة (6.7٪).

ويجب على المكتبة فور معرفة تلك الصعوبات وضع حلول الفورية لها، وحل المشاكل التي تواجه المستفيدين لتغيير انطباعهم عن المكتبة وتحسين صورة المكتبة عندهم.

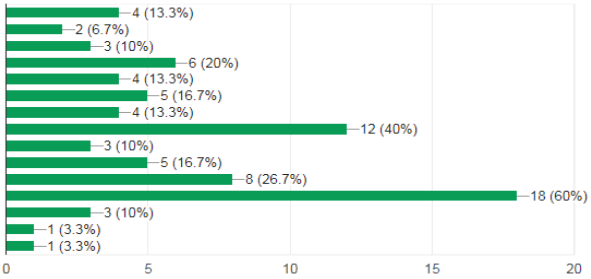

الشكل (8) الصعوبات التي تواجه مستخدمي المكتبة

8/ واقع استخدام عينة الدراسة لـ"بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة".

في مقابل واقع استخدام المكتبة (محل الدراسة) كان لزامًا علينا استكشاف واقع استخدام عينة الدراسة لـ "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة"، وهو ما يظهر لنا من إجابات أفراد عينة الدراسة، – كما في الشكل (9) – حيث أجمعوا على معرفتهم ببنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة، وهو ما يدل على الوعي الكامل لمجتمع الدراسة بالتجارب الرقمية الجديدة المتمثلة في هذين الشكلين (بنك المعرفة المصري، وسفارة المعرفة)

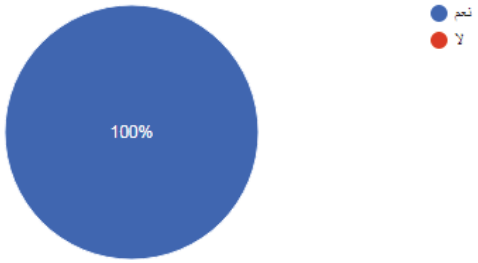

الشكل (9) نسبة من لهم معرفة ببنك المعرفة المصري

ولم تكتف عينة الدراسة بمجرد المعرفة، بل سارع (96.7٪) من أفراد العينة بإنشاء حساب على بنك المعرفة المصري – كما في الشكل (10) –، إدراكًا منهم لأهميته، وفيما يخص سفارة المعرفة أعربت نسبة (70٪) – في الشكل (10) – بقيامهم بزيارة سفارة المعرفة للاستفادة منها ومن الخدمات التي تقدمها. وهو ما يدل على أن المعرفة بالشيء ليست شرطًا للاستفادة منه، فرغم معرفة جميع أفراد العينة ببنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة، إلا أنه هناك نسبة منهم لم تحاول الاستفادة من تلك التجارب الرقمية التي أصبحت واقعًا مؤثرًا في العصر الرقمي.

الشكل (10) نسبة من لهم حساب على بنك المعرفة المصري ويقومون بزيارة سفارة المعرفة

9/ محفزات استخدام التجارب الرقمية

مما لا شك فيه أن التجارب الرقمية، ممثلة هنا في "بنك المعرفة المصري" و"سفارة المعرفة"، قد رغبت مستخدميها في الإقبال عليها، وذلك لما توفره من وقت وجهد كبيرين في الحصول على مصادر المعلومات وما تقتنيه من معلومات، فضلًا عن عدم ارتباطها بالمكان والزمان المقيد للمستفيد في المكتبات التقليدية، ويتضح هذا الإقبال من خلال رأي عينة الدراسة الذي يعتبر نسبة (86.7٪) منه – كما في جدول (5)– أن "بنك المعرفة المصري"و "سفارة المعرفة" أصبحا يمثلان مصدرًا رئيسًا بالنسبة للحصول علي المعلومات، حيث يمكن الاعتماد عليهما كشكل من أشكال التجارب الرقمية في الحصول

على المعلومات من المصادر المتاحة بقواعد البيانات المتاحة فيهما، ومن الميسرات التي تساعد على اعتبار تلك التجارب الرقمية مصدرًا رئيسًا للحصول على المعلومات، هو إمكانية استخدمهما من داخل الجامعة وخارجها، كما صرحت بذلك نسبة (86.7٪) من أفراد عينة الدراسة.

وقد أفاد (56.7٪) من أفراد عينة الدراسة – كما في جدول (6) - بأنهم يجدون دائمًا ما يبحثون عنه مباشرة في المصادر المتاحة ببنك المعرفة المصري أو سفارة المعرفة، وتقل النسبة شيئًا ما عند (43.3٪) فيجدون أحيانًا ما يبحثون عنه في مصادر بنك المعرفة المصري أو سفارة المعرفة، وقد يرجع ذلك إلى قلة خبرتهم في البحث في مصادر المعلومات المتاحة عبر بنك المعرفة المصري، حيث يحكم البعض – نتيجة قلة الخبرة في كيفية البحث – بعدم وجود ما يريدونه مرة واحدة دون الرجوع لمن لهم سابقة بحث، يسترشدونهم في كيفية وضع استراتيجية للبحث عن المعلومات.

جدول (5) محفزات استخدام التجارب الرقمية

الإجابة		نعم	لا	محايد	إجمالي
هل يمثل بنك المعرفة المصرى أو سفارة المعرفة مصدرًا رئيسيًا بالنسبة لك للحصول علي المعلومات؟	التكرار	26	2	2	30
	٪	٪86.7	٪6.7	٪6.7	٪100
هل تستخدم بنك المعرفة المصرى وسفارة المعرفة من داخل الجامعة وخارجها؟	التكرار	26	2	2	30
	٪	٪86.7	٪6.7	٪6.7	٪100

جدول (6) فرصة وجود المعلومات في التجارب الرقمية

الإجابة		دائمًا	أحيانًا	لا أجد	إجمالي
هل تجد ما تبحث عنه فى المصادر المتاحة ببنك المعرفة المصري أو سفارة المعرفة؟	التكرار	17	13		30
	٪	٪56.7	٪43.3		٪100

وهناك محفزات أخرى تؤخذ في الاعتبار جعلت من التجارب الرقمية قبلة للباحثين لما تقدمه من خدمات وتسهيلات علمية تفتقدها المكتبات التقليدية، ويتضح ذلك جليًا كما في جدول (7)، حيث تبدي غالبية نسب عينة الدراسة في إجابتها على الأسئلة الموجهة إليهم في كون بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة قد ساعدهم في تطوير مهارتهم البحثية عن مصادر المعلومات، ويتفق على ذلك (86.7٪) من أفراد الدراسة، كما يجمع (80٪) على أنهم استطاعوا من خلال المصادر المتاحة في بنك

المعرفة المصري التعرف علي نظرائهم في مجال التخصص، وبالتالي أظهر أفراد العينة جميعهم بنسبة (100٪) نيتهم على تشجيع غيرهم علي استخدم بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة في الحصول علي المعلومات.

جدول (7) محفزات استخدام التجارب الرقمية

الإجابة		نعم	لا	إلى حد ما	إجمالي
هل ساعدك بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة في تطوير مهاراتك في البحث عن مصادر المعلومات؟	التكرار	26	1	3	30
	٪	٪86.7	٪3.3	٪10	٪100
هل تستطيع من خلال المصادر المتاحة في بنك المعرفة المصري التعرف علي نظرائك في مجال التخصص؟	التكرار	24	2	4	30
	٪	٪80	٪6.7	٪13.3	٪100
هل تشجع غيرك علي استخدم بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة في الحصول علي المعلومات؟	التكرار	30			30
	٪	٪100			٪100
هل استخدمت بعض منتجات المصادر المتاحة في بنك المعرفة (كتب – دوريات) في إتقان المقررات الدراسية؟	التكرار	23	1	6	30
	٪	٪76.7	٪3.3	٪20	٪100
هل يلبي بنك المعرفة المصري احتياجاتك من مصادر المعلومات المختلفة؟	التكرار	23	1	6	30
	٪	٪76.7	٪3.3	٪20	٪100
هل ترى أن المصادر في بنك المعرفة متنوعة وتغطي مختلف متطلبات العمل الأكاديمي والبحثي؟	التكرار	22	1	7	30
	٪	73.3	٪3.4	٪23.3	٪100
هل يساعدك بنك المعرفة المصري في التعرف علي مصادر جديدة لم تتعرف عليها من قبل؟	التكرار	27		3	30
	٪	٪90		٪10	٪100
هل ساعدتك بعض المصادر المتاحة علي بنك المعرفة المصري في التعرف علي برمجيات كتابة وتبويب المراجع العلمية والبحثية؟	التكرار	18	2	10	30
	٪	٪60	٪6.7	٪33.3	٪100
هل تدعم القيادات الجامعية وتشجع علي استخدام بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة؟	التكرار	27		3	30
	٪	٪90		٪10	٪100
هل البرامج التدريبية وورش العمل التي قدمتها الجامعة في بنك المعرفة المصري فعالة؟	التكرار	23	1	6	30
	٪	٪76.7	٪3.3	٪20	٪100

ومن الاستخدامات التي تحفز المستخدمين لبنك المعرفة المصري أنهم يستخدمون بعض منتجات المصادر المتاحة في البنك في إتقان مقرراتهم الدراسية، ويعبر عن ذلك (76.7٪) من أفراد عينة الدراسة، مقارنة بنسبة (63.3٪) عند استخدام المكتبة (كما في الشكل رقم 4) للقراءات التي تدعم المناهج الدراسية، وإعداد البحوث الأكاديمية (ماجستير – دكتوراه)، فيلاحظ ارتفاع نسبة استخدام التجارب الرقمية أمام المكتبة محل الدراسة، وهو ما يستلزم معرفة الأسباب والمحفزات التي تقدمها تلك التجارب الرقمية للاستفادة منها في تقديم الخدمة في مكتبتنا لتدعيم استخدامها في ذلك الغرض.

وفي مجال تلبية بنك المعرفة المصري لاحتياجاتهم من مصادر المعلومات المختلفة، تفيد نسبة (7.33٪) من أفراد عينة الدراسة بغطية مصادر البنك لمتطلبات العمل الأكاديمي والبحثي، فضلًا عن تنوعها واختلافها بما يحقق التغطية والشمول للاحتياجات البحثية، فـ "بنك المعرفة المصري" يساعد (90٪) من أفراد عينة الدراسة في التعرف علي مصادر جديدة لم تتعرف عليها من قبل، بل ويساعد نسبة (60٪) منهم في التعرف علي برمجيات كتابة وتبويب المراجع العلمية والبحثية، ولما لا والقيادات الجامعية تدعم وتشجع علي استخدام بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة، كما عبر عن ذلك (90٪) منهم، وأيدت نسبة (76.7٪) فاعلية البرامج التدريبية وورش العمل التي قدمتها الجامعة في بنك المعرفة المصري.

كل تلك المحفزات وغيرها رغبت المستفيدين من المكتبات بالاتجاه صوب التجارب الرقمية شكلًا وموضوعًا، وجعلت من (60٪) من عينة الدراسة – كما في الشكل (11) – يرون أن مصادر المعلومات المتاحة في بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة قد ساعدت على تقليل استخدامهم لمكتبة الكلية، والنسبة الباقية من العينة (33.3٪) ترى أن التأثير أقل نسبيًا على استخدام المكتبة، أما القلة القليلة، فهم من يرون عدم تأثير مصادر المعلومات المتاحة بتلك التجارب الرقمية على استخدامهم لمكتبة الكلية.

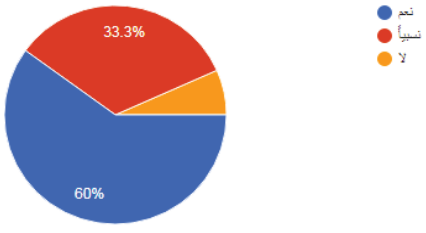

الشكل (11) مدى تأثير استخدام التجارب الرقمية على مكتبة الكلية

هذا الأمر يدعو المكتبة وإدارتها للوقوف أمام تلك الآراء لمعرفة الأسباب التي قللت من استخدام مكتبة الكلية، ومعرفة أسباب الإقبال على التجارب الرقمية، للخروج من تلك المعرفة بنتائج يمكن من خلالها اجتذاب أكبر قدر من المستفيدين في مجتمع الدراسة للمكتبة مرة أخرى، وابتكار خدمات جديدة في المكتبة تناسب المرحلة الحالية أمام تلك التجارب الرقمية، تستطيع من خلالها المنافسة الإيجابية التي يمكن للمكتبة من خلالها تطوير أدائها للتكامل مع الرقميتين الجديدتين مما يجعلها تؤدي دورها على استحقاق وجدارة، حفاظًا على مكانتها، وتأدية لدورها المنوط بها القيام به لمرتاديها والمستفيدين منها.

10/ مؤشرات تأثير التجارب الرقمية على استخدام مكتبة الكلية:

جدول (8) يوضح مرات التردد على مكتبة الكلية مقارنة بالتجارب الرقمية

الإجابة		يوميًا	أسبوعيًا	شهريًا	إجمالي
مكتبة الكلية	التكرار	3	13	14	30
	٪	٪10	٪43.3	٪46.7	٪100
بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة	التكرار	6	17	7	30
	٪	٪20	٪56.7	٪23.3	٪23.3
إجمالي	التكرار	9	30	21	60
	٪	٪15	٪50	٪35	٪100

يمكن قياس واقع تأثير بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة على استخدام مكتبة كلية الآداب من خلال عدة مؤشرات مهمة ظهرت في إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث جاء التردد اليومي على بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة بنسبة (20٪) في مقابل (10٪) لمكتبة الكلية، - كما في جدول (8) – وكذلك الحال في التردد بصفة أسبوعية، نجد نسبة (56.7٪) في مقابل (43.7٪) أعلى من التردد على مكتبة الكلية، ونجد نسبة (20٪) مقابل (10٪) بصورة يومية بنسبة أعلى على بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة في مقابل مكتبة الكلية، ونجد التردد بصفة شهرية تقل نسبته على بنك المعرفة المصري عنه على مكتبة الكلية، فنجده (23.3٪) في مقابل (46.7٪)، ويمكن عزو قلة التردد اليومي على المكتبة عنه على بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة، إلى تقيد المكتبة بمواعيد عمل يومي ومكان محدد، أما التجارب الرقمية فيمكن استخدامها والتردد عليها دون التقيد بمكان أو زمان.

في جدول (9) أفادت نسبة (66.7٪) بسهولة الوصول إلى العناوين التي يبحثون عنها في مكتبة الكلية، ويجد (33.3٪) من أفراد العينة صعوبة في الوصول إلى العناوين التي يبحثون عنها في المكتبة، وفي المقابل أفاد (55.6٪) من أفراد العينة بأنهم دائمًا ما يجدون ما يبحثون عنه في مصادر المعلومات المتاحة في بنك المعرفة المصري وسفارة المعرفة، وأحيانًا يجد (44.4٪) ما يبحثون عنه في تلك المصادر المتاحة، كما في جدول (10)

جدول (9) مدى سهولة وصول الباحثين إلى العناوين المتاحة بمكتبة الكلية مقارنا بالجدول التالي

الإجابة		نعم	لا	إجمالي
هل تصل بسهولة إلى العناوين التي تبحث عنها؟	التكرار	20	10	30
	٪	٪66.7	٪33.3	٪100

جدول (10) نسبة تواجد مصادر المعلومات المتاحة ببنك المعرفة المصري أو سفارة المعرفة

الإجابة		دائمًا	أحيانًا	لا أجد	إجمالي
هل تجد ما تبحث عنه في مصادر المعلومات المتاحة ببنك المعرفة المصري أو سفارة المعرفة؟	التكرار	17	13		30
	٪	٪55.6	٪44.4		٪100

النتائج

من خلال العرض السابق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- إن التجارب الرقمية أصبحت إحدى العلامات المميزة للعصر الرقمي، وكان لها الأثر الواضح على مهنة المكتبات عمومًا وعلى المكتبات الجامعية بوجه خاص.
- استطاع بنك المعرفة المصري في فترة وجيزة اجتذاب فئة لها وزنها من قطاع الدارسين بالجامعات، بما فيهم قطاع الباحثين في الجامعات المصرية.
- استطاعت "سفارة معرفة مكتبة الإسكندرية" بكلية الآداب – جامعة طنطا، تقديم خدمات جيدة لمجتمع المستفيدين في الكلية.
- إن واقع مكتبة كلية الآداب بجامعة طنطا، يحتاج إلى تطوير في الشكل والمضمون، للتواكب والتكامل مع التجارب الرقمية الموجودة على الساحة الجامعية.

- هناك ارتفاع ملحوظ في التردد اليومي والأسبوعي والشهري والاستخدام لغرض تدعيم المقررات الدراسية والأغراض البحثية، في صالح التجارب الرقمية الجديدة أمام المكتبات التقليدية.
- أثبتت الدراسة أن مكتبة كلية الآداب (محل الدراسة) أمام مرحلة تحول في مواجهة التجارب الرقمية الجديدة، وعليها أن تطور من خدماتها للحاق بالمتغيرات التقنية الجديدة كما هو الحال أمام تلك التجارب.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة الحالية، وفي ضوء نتائج تحليل ما ورد في ثنايا البحث، توصي الدراسة الحالية بالتالي:

- تأكيد التزام المكتبة تجاه المستفيد في تقديم خدمات معلومات متميزة ترقى إلى مستوى الجودة في الخدمات المطلوبة.
- توظيف التقنية الحديثة وتطبيقاتها في مجال تقديم خدمات المعلومات.
- تقديم خدمات معلومات جديدة في الشكل والمضمون.
- ضرورة ظهور طرق ووسائل جديدة للتواصل والحوار بين المستفيد واختصاصي المكتبات، وتعتمد هذه الوسائل بشكل كبير ومباشر على التقنية.
- تكثيف الإعلام والتعريف بمكتبة الكلية بهدف تشجيع المستفيدين على استخدامها، وإعداد ورش العمل اللازمة وتقديم الاستشارات اللازمة للترغيب والتعريف بواقع الخدمات وتحقيق الفائدة المرجوة منها.
- إجراء الدراسات اللازمة لقياس مدى رضا المستفيدين عن مجموعة الخدمات المقدمة في المكتبة واقتراحات سبل تطويرها.
- دراسة ما يحتويه بنك المعرفة المصري من مصادر معلومات وإعداد خطة لكيفية الاستفادة منه كمصدر مهم من مصادر المعلومات التي يمكن استخدامها لتنمية مقتنيات المكتبة.
- معرفة المجالات الموضوعية للوثائق التي يمكن اقتناؤها من بنك المعرفة المصري.
- معرفة أنواع الأوعية التي يمكن أن تستعين بها المكتبة باستخدام موقع بنك المعرفة المصري مباشرة دون تحميلها في الفهرس العام مثل: دائرة المعارف البريطانية – أعداد كاملة من الدوريات المتخصصة.

- تستطيع المكتبة إعارة مجموعاتها عبر الإنترنت إلى الأشخاص الذين لا يستطيعون الحضور شخصيًا إلى المكتبة.
- توفير منافذ حاسوبية تتيح للطلاب تحقيق أغراضهم البحثية والتعليمية وربما التسلية الهادفة من خلال الإنترنت.
- استحداث خدمة قواعد بيانات الكتب الإلكترونية بالمكتبة، حيث يجب توفير عدد ضخم من الكتب الإلكترونية في مجالات اهتمامات المجتمع الأكاديمي لكلية الآداب، يتم تحديثها بصورة يومية، ويمكن الدخول عليها عبر صفحة الإنترنت باسم مستخدم وكلمة مرور.
- استحداث الخدمة المرجعية الإلكترونية عن طريق الموقع الإلكتروني للمكتبة، وتقديم الرد على استفسارات المستفيدين للحصول على المعلومات بأنفسهم باستخدام المراجع التقليدية المتاحة، أو مراصد البيانات المحلية، أو الأقراص المدمجة، أو قواعد البيانات.
- تفعيل خدمة البث الانتقائي وإعلام المستفيدين المعنيين بالمعلومات التي تخصهم من خلال البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى تجميع معلومات حديثة عن قضايا ذات علاقة باهتمامات مستفيدين بعينهم وإعلامهم بها.
- عمل مسابقات مرتبطة بمصادر المعلومات المتوافرة بالمكتبة لتنشيط استخدامها.

●●●

المصادر

بامفلح، فاتن سعيد مبارك (2004). استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى لقواعد البيانات [1] الإلكترونية. المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، 8 (15 – 16)، ص 1 – 34.

[2] أمين، دانية محمد (2016). بنك المعرفة المصري واستخدامه في المكتبات ومراكز المعلومات، ص 19. مكتبات نت. مج 17، ع 4 (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 2016). ص 19 - 26. مسترجع من:

http://search.mandumah.com/Record/861986

(3) اسويسي، رمضان فرج والأشهب، مختار السنوسي(2008). "نحو بناء المكتبات الرقمية في المؤسسات الجامعية: دراسة حالة وتصميم نموذج لمكتبة رقمية بكلية الآداب والعلوم بزليتين" رسالة ماجستير. جامعة المرقب، زليتن. ليبيا.ص 15 – 16. مسترجع من:

http://search.mandumah.com/Record/768045

(4) Wei، Wei.(1994). Science library user survey report، university of California Santa Cruz، 136p. research report

(5) بن زهانج (2001). الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية المعتمدة على الإنترنت لأغراض البحث، ترجمة حشمت قاسم: دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، ع3، ص ص 164 – 264.

(6) بومعرافي، بهجة مكي (2003). المكتبات الرقمية: ضرورة العصر. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، ع 20، مج 11 (يوليو 2003)، ص 47 – 56. ص 48 نقلا عن: زين عبدالهادي، مكتبة الأطفال الرقمية، بحث مقدم في المؤتمر الحادي عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، أغسطس 2000، القاهرة (بحث غير منشور).

(7) بومعرافي، بهجة مكي (2003). مصدر سابق.ص 49.

(8) الكميشي، لطفية على (2010). المكتبات الرقمية نقلة نوعية لخدمات المعلومات، ص 2151. قدم في: المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (المكتبة الرقمية العربية: عربي أنا: الضرورة، الفرص والتحديات) – بيروت: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) وزارة الثقافة وجمعية المكتبات بالجمهورية اللبنانية، ص 2151 – 2150. راجع:

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/203541

(9) اسويسي، رمضان فرج والأشهب، مختار السنوسي(2008). مصدر سابق. ص 15 – 16.

(10) اسويسي، رمضان فرج والأشهب، مختار السنوسي(2008)، مصدر سابق ص 18.

(11) الزهري، سعد بن سعيد (2005). الخدمات المرجعية الإلكترونية ماهيتها وواقعها وكيفية استفادة المكتبات العربية منها. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج 10، ع 2، ص 55 – 104

(12) الخثعمي، مسفرة بنت دخيل الله (2006). المكتبات الرقمية. ص 49. مجلة المعلوماتية. السعودية. ع 10. ص 47 – 49. مسترجع من:http://search.mandumah.com/Record/28651 .

(13) أمين، دانية محمد (2016). مصدر سابق. ص 19 - 26.

(14) تم الحصول على المعلومات الخاصة بالتعريف بـ "سفارة المعرفة" وخدماتها، من خلال لقاء شفوي بمسئول سفارة المعرفة بكلية الآداب في 2018/4/23

(15) صالح، كوثر صالح حامد (2012)، تقنية المعلومات وأثرها على المكتبات الأكاديمية: دارسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس. إشراف/ عمر حسن عبدالرحمن، 42 ص. مسترجع من:

http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/

(16) أمين، دانية محمد (2016)، مصدر سابق، ص 23 – 25.

(17) أمين، دانية محمد (2016)، مصدر سابق، ص 22 .

(18)الزيادي، لطفي. أخصائي المعلومات في البيئة الرقمية. ص 205. قدم في: مؤتمر المكتبات والمعلومات في مجتمع المعرفة: الحاضر والمستقبل، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 31 مارس – 1 إبريل 2004م. انظر:

http://saramahmoudbondoka.blogspot.com.eg/09/2010/blog-post.html

(19) معتوق، خالد بن سليمان. متطلبات أخصائي المعلومات بالمكتبات الجامعية السعودية في ظل البيئة الرقمية: دراسة للواقع وتخطيط للمستقبل، ص 183. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج 15، ع 30 (يوليو 2008)، ص 177 – 191.

(20)المليجي، محمد سامي (2015). تفعيل دور المكتبات الرقمية والدولية. ط 1. عمان: المعتز للنشر والتوزيع، ص 82، 83.

(21) المليجي، محمد سامي (2015). مصدر سابق. ص 44

اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية:
دراسة تحليلية ودورس مستفادة

أ.د. محمد فتحي عبدالهادي

أستاذ علم المعلومات

قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات

كلية الآداب ، جامعة القاهرة

Mfah.12@gmail.com

مستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل الإسهامات الفكرية العربية في مجال اقتصاد المعرفة من أجل التعرف على خصائصها، وأبرز النماذج العربية، واكتشاف العوائق وسبل التغلب عليها. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي، وتقوم على استقراء وفحص النتاج الفكري العربي في المجال. وقد تم حصر 189 دراسة نشرت في الفترة من 1985 حتى 2017 على هيئة دراسات ومقالات دوريات (59٪) وأوراق مؤتمرات (21.6٪) وكتب ودراسات منفردة (14.7٪) ورسائل جامعية (4.7٪)، ورغم أن الرصيد يتوزع على 17 دولة عربية إلا أن ثلاث دول استأثرت بمعظم النتاج هي مصر والجزائر والأردن. وقد تبين أنه رغم أهمية منظومة الإبداع والابتكار في بناء اقتصاد المعرفة إلا أن الإسهام في هذا القطاع محدود للغاية، كما تبين أن الاستثمار في البشر (رأس المال الفكري) هو المحور الرئيس للولوج إلى اقتصاد المعرفة وهو ما ينطبق أيضا على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويظهر مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016 أن هناك 14 دولة عربية وردت في المؤشر من ضمن 138 دولة، وقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية (16) على المستوى العالمي وتلتها دول الخليج العربي الأخرى عدا سلطنة عمان التي تقدمت عليها الأردن. وبالتالى تعد منطقة الخليج العربي هي الأولى فيما يتعلق بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة. ويتطلب الأمر ضرورة أن

تسرع البلاد العربية في التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من منطلق أن التعليم الحقيقى هو مفتاح النجاح والتقدم في بناء رأس المال الفكري، كذلك من الضرورى وضع نظام متطور للإبداع والابتكار والاهتمام بإنشاء بنية تحتية قوية لاقتصاد المعرفة، والعناية بتدريس مقررات عن الاقتصاد المعرفي في الأقسام الأكاديمية المختصة بالجامعات، وإمكان تشكيل كتلة اقتصادية عربية تكون قادرة على تنمية المجتمعات العربية اعتمادًا على خطط استراتيجية جيدة، ومن الضرورى إعادة النظر في الكفاءات المطلوبة لاختصاصيى المعلومات والمعرفة للعمل بكفاءة في بيئة الاقتصاد المعرفي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة؛ الإبداع؛ رأس المال الفكري؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ مؤشرات القياس.

تمهيد

إذا كان مجتمع المعرفة هو المجتمع القائم على إيجاد المعرفة ونشرها واستثمارها من أجل تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة، فإن اقتصاد المعرفة هو عصب هذا المجتمع، فاقتصاد المعرفة تكون فيه المعرفة، سلعة وخدمة، هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وهو يعتمد على توافر تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدام الابتكار وحيث رأس المال البشري هو أكثر الأصول قيمة فيه. ومن أجل هذا تسعى الأمم والمجتمعات التي تستهدف التطور والتقدم إلى الاعتماد على اقتصاد المعرفة.

وقد حظي "اقتصاد المعرفة" بكتابات كثيرة تعرِّف به وتبين دوره في تقدم الأمم والمجتمعات ورقيها. ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

ماذا قدم الباحثون والدارسون العرب عن اقتصاد المعرفة من خلال كتاباتهم في هذا المجال؟ وما الدروس التي يمكن استخلاصها؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإسهامات الفكرية العربية في مجال اقتصاد المعرفة، من أجل التعرف على خصائصها وأبرز النماذج العربية واكتشاف العوائق وسبل التغلب عليها.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، وتقوم على استقراء وفحص النتاج الفكري العربي في المجال.

حدود الدراسة

من أجل إتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على: قواعد بيانات "المنظومة"، دليل "الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات" و"قاعدة الهادى"، ومحرك البحث "جوجل".

وقد أسفر البحث في قواعد بيانات "المنظومة"[1] حتى 4 أغسطس 2017 تحت موضوع "اقتصاد المعرفة" و"اقتصاد المعلومات" و"اقتصاد المعلومات والمعرفة" عن الآتي:

اقتصاد المعلومات والمعرفة 18 مادة، اقتصاد المعلومات 547 مادة، اقتصاد المعرفة 408 مواد.

فاستقر الرأى على الاكتفاء بالمواد التي وردت تحت اقتصاد المعرفة.

وكان توزيع المواد حسب جداول المنظومة كالتالى:

بحوث ومقالات (284)، بحوث المؤتمرات (83)، رسائل جامعية (23)، عروض كتب (7) ، افتتاحيات (3)، عروض أبحاث (3)، عروض رسائل (3)، أخرى (1)، ببليوجرافية (1)

وجاء توزيع المواد على القواعد الست للمنظومة على النحو التالي:

EcoLink	(188)
EduSearch	(117)
HumanIndex	(95)
IslamicInfo	(32)
AraBase	(23)
Dissertations	(23)

ومن الطبيعي أن تحظى قاعدة الاقتصاد بأكبر عدد، مع ملاحظة تكرار بعض المواد بين بعض القواعد، وقد توزع الإنتاج على مدار 42 عامًا، منذ 1976 حتى 2017.

وقد جرى فحص المواد (408) والإطلاع على النصوص الكاملة لمعظمها لاختيار المواد الصالحة للدراسة، حيث تم استبعاد بعض المواد المكررة، والمواد التي ليس لها صلة مباشرة والتى لا تركز على اقتصاد المعرفة، فضلا عن المواد العامة التي تشغل صفحة أو صفحتين، واستبعاد المكررات في المصدرين الآخرين.

وبناء على ما سبق تم الاستقرار على:

مقالات دوريات 77، بحوث مؤتمرات 28، رسائل جامعية 6 = 111 مادة.

أما دليل "الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات" [2]، فقد تم فحصه في الفترة من 1976 وحتى 2015 تحت رأس موضوع "اقتصاديات المعلومات" حتى 2000 وابتداء من 2001 تحت رأس موضوع "اقتصاديات المعلومات والمعرفة" ومن ثم تم حصر 85 مادة تغطى الفترة من 1986-2015، وبعد مضاهاتها بقواعد بيانات المنظومة وتطبيق القواعد السابق الإشارة إليها فيما يتعلق باختيار المواد الصالحة للدراسة، استقر الرأى على: مقالات دوريات 28، بحوث مؤتمرات 10، رسائل جامعية 1، كتب ودراسات 21 = 60 مادة.

ومن أجل اكتمال التغطية قدر المستطاع رجع الباحث إلى محرك بحث "جوجل"[3] تحت "اقتصاد المعرفة" واستطاع الحصول على 18 مادة غير موجودة في المصدرين السابقين، وهي تتوزع على النحو التالي: مقالات دوريات 7، بحوث مؤتمرات 2، رسائل جامعية 2، كتب ودراسات 7 = 18 مادة. وعلى ذلك جاءت المحصلة النهائية على النحو التالي (جدول 1):

جدول (1) المواد عن اقتصاد المعرفة

القاعدة النوع	قواعد بيانات المنظومة	دليل الإنتاج الفكري العربي في المكتبات والمعلومات	جوجل	المجموع
مقالات دوريات	77	28	6	111
بحوث مؤتمرات	28	10	3	41
كتب ودراسات	-	21	7	28
رسائل جامعية	6	1	2	9
المجموع	111	60	18	189

ويبين الجدول (1) أن أكبر إسهام جاء من قواعد بيانات المنظومة بسبب اتساع نطاقها مع ملاحظة عدم اشتمالها على كتب.

الدراسات السابقة

لا توجد دراسة عربية تستعرض وتحلل النتاج الفكري العربي -على حد علم الباحث- عن اقتصاد المعرفة، ومن هنا تبدو أهمية هذه الدراسة التي تحلل أبرز النتاج الفكري العربي حول اقتصاد المعرفة.

المفاهيم الأساسية

استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كاقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الشبكى، واقتصاد اللاملموسات إلخ، وكل هذه التسميات تشير في مجموعها حسب رأى مراد علة إلى اقتصاد المعرفة وفى الغالب تستخدم بطريقة تبادلية[4].

ونتناول فيما يلى أبرز المفاهيم في مجال الاقتصاد المعرفي:

اقتصاد المعرفة

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: ذلك الاقتصاد المبنى أساسا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات.
- تعريف مراد علة[5]: الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات.
- تعريف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية[6].
- الاقتصاد القائم على المعرفة: الاقتصاد الذي تساهم فيه عملية توليد المعرفة واستثمارها بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي وفى تكوين الثروة، ويكون فيه رأس المال البشري النواة من خلال قدرة الإنسان على الابتكار وعلى الإبداع وتوليد أفكار جديدة واستثمارها وتطبيق التقنية واكتساب مهارات جديدة وممارستها في كل القطاعات الاقتصادية.
- اقتصاد المعرفة: هو جزء من الاقتصاد القائم على المعرفة؛ حيث تمثل المعرفة السلعة أو الخدمة المتداولة فيه، وتمثل الاتصالات وتقنية المعلومات أداته الرئيسة. ويشمل ذلك مثلا، الصناعات الإبداعية بأبعادها الأربعة حسب تعريف الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

وسوف تأخذ الدراسة بالتعريف الأخير للاقتصاد القائم على المعرفة واقتصاد المعرفة.

خصائص اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمطًا اقتصاديًا جديدًا ومن أهمها:

أ – المورد الأساسى فيه هو المعرفة.

ب- يعمل من خلال اقتصاد عالمى مفتوح، بفضل التطورات التقنية الهائلة، ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي.

ج- التنوع: يوفر طيفا هائلا من المنتجات المتنوعة تُلبي حاجات مختلف شرائح الأفراد والشركات.

د - الانفتاح: أصبح تعاون الشركات وحتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمرًا طبيعيًا ومطلوبًا، ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.

هـ- يستند إلى منظور متكامل من المعرفة، ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الإنتاجية.

و- رأس مال فكري يتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل مستمر [7].

ركائز الاقتصاد المعرفي

يعتمد اقتصاد المعرفة على عدة ركائز أهمها:

(1) العمالة المؤهلة والماهرة، وهي ما يطلق عليها رأس المال البشري أو رأس المال المعرفي أو رأس المال الفكري.

(2) نظام ابتكار فعال يتمثل في البحث والتطوير لإنتاج الجديد بصفة مستمرة.

(3) بنية تحتية مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعرفة وتحفيز المشروعات على إنتاج قيمة مضافة عالية.

(4) إطار مؤسساتي ومناخ اقتصادي مناسب.

متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة

يتطلب التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة ما يلى:

(1) سياسات اقتصادية مستقرة، تفسح المجال للتخطيط طويل المدى.

(2) سياسات الاستخدام والتدريب الفعال التي من شأنها أن تفضي إلى سرعة تعلم الأفراد، وزيادة اكتساب المعرفة.

(3) منافسة، واعتماد خفض كلفة إنتاج التقنية، وتحرير الاتصالات، والانفتاح التجاري، وإفساح المجال لدخول الاستثمار الأجنبي الذي يعتمد على التقنيات الحديثة[8].

مؤشرات اقتصاد المعرفة

يوجد العديد من مقاييس اقتصاد المعرفة، إلا أن أهم هذه المقاييس هو مقياس "مؤشر اقتصاد المعرفة" الذي طوره البنك الدولي.

ويرتكز مقياس مؤشر اقتصاد المعرفة على[9]:

(1) الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي.

(2) نظام الإبداع والابتكار.

(3) التعليم والموارد البشرية.

(4) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعتمد المؤشر على مؤشر إجمالي يمثل المستوى الكلى لتطور الدولة نحو الاقتصاد المعرفي، ويتكون مقياس اقتصاد المعرفة من مؤشر يتراوح بين الصفر (0) والعشرة (10)، إذ أن الدولة المتقدمة في اقتصاد المعرفة تكون قريبة من العشرة، والدولة المتخلفة عن اقتصاد المعرفة تكون قريبة من الصفر.

وعمومًا فإن المؤشرات تدل على مدى النجاح في التوجه نحو اقتصاد المعرفة مما يمكِّن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه.

أبرز خصائص النتاج الفكري العربي عن اقتصاد المعرفة

التوزيع الزمنى:

يوضح جدول (2) التوزيع الزمنى للنتاج الفكري عن اقتصاد المعرفة.

ويتبين من الجدول (2) أن هذا النتاج يغطي الفترة من 1985 حتى 2017 أي عبر 33 سنة. والمادة المنشورة في 1985 هي مقالة بالفرنسية نشرها محمد عبدالجواد في المجلة التونسية للاتصال عن الأوجه الاقتصادية للمعلومات الموثقة. والواضح تتابع النتاج الفكري عن الموضوع سنة بعد أخرى بعد عام 2000 وأنه قد تزايد بشكل كبير في الفترة من 2010 حتى 2017 حيث بلغ 115 مادة بنسبة 60.8٪ من مجمل الإنتاج.

جدول (2) التوزيع الزمني للنتاج الفكري

السنة	العدد	المجموع
1985	1	1
1992	1	6
1994	2	
1995	1	
1998	2	
2000	1	67
2001	1	
2002	6	
2003	6	
2004	7	
2005	5	
2006	4	
2007	15	
2008	17	
2009	5	
2010	10	115
2011	20	
2012	9	
2013	19	
2014	22	
2015	16	
2016	14	
2017	5	
		189

التوزيع الجغرافي:

بالنظر الى الجدول (3) يتضح ما يلي:

- تسيطر ثلاث دول على النتاج الفكري عن الموضوع هي: مصر 54، الجزائر 34، الأردن 27 بمجموع 115 مادة بنسبة 60.8٪ من مجمل النتاج.
- قدمت 17 دولة عربية موادا عن اقتصاد المعرفة منها 11 دولة إسهاماتها محدودة بينما 3 دول إسهاماتها متوسطة إضافة إلى الدول الثلاث ذات الإنتاجية العالية.

التوزيع اللغوي:

- من الطبيعي أن يكون معظم هذا النتاج باللغة العربية، إذ توجد خمس مواد فقط بلغات أخرى، أربع منها بالفرنسية وواحدة باللغة الإنجليزية.

جدول (3) التوزيع الجغرافي

الدولة	عدد المواد	الدولة	عدد المواد
مصر	54	لبنان	3
الجزائر	34	تونس	3
الأردن	27	المغرب	2
السعودية	16	قطر	2
العراق	14	السودان	2
سوريا	13	ليبيا	2
الإمارات	6	البحرين	1
الكويت	5	اليمن	1
فلسطين	4		
المجموع			189

التوزيع النوعي:

يبين الجدول (4) أنواع المواد

جدول (4) أنواع المواد

العدد النوع	العدد	النسبة المئوية
بحوث ومقالات دوريات	111	٪59
بحوث وأوراق مؤتمرات	41	٪21.6
كتب ودراسات منفردة	28	٪14.7
رسائل جامعية	9	٪4.7
المجموع	189	٪100

من الواضح أن بحوث ومقالات الدوريات تحتل المرتبة الأولى بنسبة 59٪ يليها البحوث والدراسات المقدمة إلى مؤتمرات بنسبة 21.6٪، وهما معا يشكلان 80.6٪ من مجمل هذا النتاج، بينما جاءت الكتب والرسائل الجامعية بنسب صغيرة وهما معًا يشكلان 19.4٪.

الإنتاجية:

الدوريات:

نُشرت 111 دراسة في 84 دورية (انظر جدول 5) مما يعني تشتتا واضحا في الدوريات.

وتتوزع البحوث والمقالات على القطاعات التالية:

جدول (5) التوزيع الموضوعي للدوريات

تخصص الدوريات	عدد الدوريات	عدد الدراسات
دوريات اقتصادية وإدارية	27	39
دوريات علوم اجتماعية وإنسانية	19	24
دوريات تربوية ونفسية	13	14
دوريات عامة	14	18
دوريات مكتبات ومعلومات	11	16
مج	84	111

جدول (6) التوزيع الجغرافي وإنتاجية الدوريات

العدد الدولة	عدد الدوريات	عدد المقالات
مصر	24	34
العراق	10	13
السعودية	9	12
الجزائر	9	14
الأردن	6	10
سوريا	5	5
الكويت	5	5
تونس	3	3
الإمارات	3	3
السودان	2	2
فلسطين	2	2
المغرب	2	2
لبنان	1	3
البحرين	1	1
ليبيا	1	1
اليمن	1	1
مج	84	111

وقد حظي قطاع الاقتصاد والإدارة بغالبية الدوريات، وغالبية المقالات أيضا بنسبة 35.1٪ من مجمل المقالات، وقد ساهمت 11 مجلة مكتبية ومعلوماتية بـ 16 دراسة بنسبة 14.4٪، ويلاحظ أنه لا توجد دورية خاصة بالاقتصاد المعرفي، كما يلاحظ توزع الدوريات على 16 دولة عربية(انظر جدول 6)، كان أكثرها في مصر (24) ثم العراق (10) وكل من السعودية والجزائر وأن أكثر المقالات من مصر (34) ثم الجزائر (14) والعراق (13) والسعودية (12)، وكانت مساهمات الدوريات على النحو التالي:

2 دورية	4	مقالات (واحدة من الجزائر هي مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية والثانية من مصر هي المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية)
5 دوريات	3	
11 دورية	2	
66 دورية	1	

المؤتمرات:

تم رصد 41 دراسة مقدمة إلى 17 مؤتمرًا أبرزها:

المؤتمر الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، 2007 (الجزائر)	7
المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إدارة وقياس رأس المال الفكري، 2008(الجزائر)	7
المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2012 (الدوحة)	5
المؤتمر العربي الأول: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، 2005(القاهرة)	4

وبالطبع فإن معظم المؤتمرات في مجال الاقتصاد والإدارة، وبعضها في مجال التعليم والقليل في مجال المكتبات والمعلومات (4 مؤتمرات قُدم فيها سبع دراسات).

الكتب والدراسات المنفردة:

تم رصد 28 كتابًا ودراسة لكن أغلبها (17 كتاب) كتب دراسية على المستوى الجامعي، معظمها نشر في عَمَّان بالأردن، أما الكتب والدراسات الباقية فهي تتناول في معظمها وضع اقتصاد المعرفة في بلاد ومناطق مختلفة مثل السعودية وليبيا ومصر وسوريا والإمارات، لكن لعل أهم هذه المواد: تقرير اقتصاد المعرفة العربي، وتقرير التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية الذي يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة.

الرسائل الجامعية:

تسع رسائل فقط تضمنها الحصر منها خمس للماجستير وأربع للدكتوراه موزعة على جامعات في كل من: الجزائر (2)، الأردن (3)، فلسطين (2)، مصر (1)، العراق (1)

وعند توزيع الرسائل على التخصصات تبين الآتي:

1 تخصص المكتبات والمعلومات

3 التربية (الإدارة وأصول التربية، الإدارة التربوية)

5 الاقتصاد (العلوم الاقتصادية، إدارة السياسات الاقتصادية، اقتصاديات التنمية، التحليل الاقتصادي، الاقتصاد).

ومعنى ذلك أن معظم الرسائل قُدم في تخصص الاقتصاد.

التوزيع الموضوعي:

يوضح الجدول (7) التوزيع الموضوعي للمواد

جدول (7) التوزيع الموضوعي للنتاج الفكري

الموضوع	العدد
اقتصاديات المعلومات والمعرفة	60
التعليم واقتصاد المعرفة	21
رأس المال الفكري	17
الإبداع والابتكار والبحث العلمي	7
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	13
الموارد المالية	1
المؤسسات	1
مؤشرات اقتصاد المعرفة	4
تعليم اقتصاد المعرفة	1
اختصاصي المعلومات والمعرفة	4
اقتصاد المعرفة في بلاد مختلفة	60

وباستقراء الجدول (7) يتبين ما يلي:

- كثرة المواد التي تتناول اقتصاد المعرفة بصفة عامة أو وضع اقتصاد المعرفة في البلاد والمناطق المختلفة.
- اهتمام قطاع التعليم بمراحله المختلفة بتناول اقتصاد المعرفة.
- في الوقت الذي نجد فيه اهتمام برأس المال البشري وهو مطلوب، لا نجد سوى عدد قليل من المواد عن البحث العلمي ودوره في الإبداع والابتكار وأيضا ما يتعلق بالمؤسسات.

- حرص بعض المكتبيين والمعلوماتيين على تناول دور اختصاصي المعلومات والمعرفة في تفعيل الاقتصاد المعرفي.

الاتجاهات الموضوعية للنتاج الفكري حول اقتصاد المعرفة

اقتصاديات المعلومات والمعرفة

البداية لاقتصاد المعلومات وإن تعددت المصطلحات، فقد يستخدم مصطلح "اقتصاد المعلومات"، وقد يُستخدم اقتصاديات المعلومات، بل وقد يستخدم اقتصاد واقتصاديات المعلومات معا.

واقتصاد المعلومات هو "الاقتصاد الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات، وعلى قطاع المعلومات المتميز في سلعه وخدماته"[10].

إن "الاقتصاديات الجديدة للمعلومات وتطوير الاستراتيجية[11] هو عنوان كتاب من تأليف فيليب إيفانز وتوماس ورستر (2000) وترجمه سمير إبراهيم شاهين أستاذ هندسة الحاسبات بجامعة القاهرة. وقد وجهه مؤلفاه إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى هي فئة المديرين التنفيذيين لمشروعات الأعمال، والفئة الثانية هي فئة المستثمرين، أما الفئة الثالثة فهي فئة الأكاديميين، ومعنى ذلك أنه يركز أكثر على المنشغلين بالاقتصاد وسوق العمل ومشروعات الأعمال.

وكان اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد المعرفي موضوعًا لعديد من الكتب الدراسية أو التعريفية خاصة في الأردن، منها مثلا "اقتصاد المعرفة" لربحى عليان (2014)[12]. ولا يكاد يخلو كتاب عن مجتمع المعرفة من فصل أو أكثر عن اقتصاد المعرفة، مثل كتاب مجتمع المعرفة لأحمد بدر (2011) [13] الذي اشتمل على فصلين عن اقتصاد المعرفة أولهما عن اقتصاد المعرفة ومجالاته وارتباطاته بحقوق الملكية الفكرية، والثانى عن رأس المال الفكري.

و"اقتصاد المعرفة" مصطلح يستخدم للتعبير عن الموارد اللازمة والمستلزمات المطلوبة من موارد مالية وبشرية وتجهيزات.. إلخ لإنتاج عمل فكري أو إبداعي، أما الاقتصاد القائم على المعرفة فهو يعكس مكانة صناعة المعرفة أو قطاع المعرفة في الاقتصاد الوطني على مستوى دولة أو مؤسسة[14].

على أن هناك بعض الأعمال التي تتناول اقتصاد المعرفة في أحد القطاعات مثل كتاب ثريا الخزرجي وشيرين البارودي(2012) الذي يتناول اقتصاد المعرفة تعبيرًا عن رؤية معاصرة وشاملة عن أبرز

تطبيقات اقتصاد المعرفة في القطاع المصرفي وفق مدخل نظري – تطبيقي يراعي أبعاد اقتصاد المعرفة في مجمل النشاطات الاقتصادية من جهة والقطاع المصرفى من جهة أخرى[15].

دراسات أخرى عديدة عن الاقتصاد المعرفي منشورة في الدوريات أو مقدمة في مؤتمرات يغلب عليها الطابع العمومي، منها مثلا دراسة سمير حسن الشيخ (2011) [16] الذي أشار إلى أن اقتصاد المعرفة موضوعًا بكرًا في الدراسات المعاصرة، وأن الباحثين في هذا الموضوع يركزون على دور رأس المال البشري وأهمية الانفاق على التطوير والبحث العلمي وعلى المكون المعرفي للسلع والخدمات ودور تقنيات الاتصال المتعدد الوسائط في الإنتاج والتسويق والتبادل والاستهلاك وتحفيز النمو الاقتصادي.

وهو يرى أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد يعتمد على المعلومات من الألف إلى الياء حيث تلعب المعلومات الدور الرئيسي في العملية الإنتاجية كمنتج للقيمة المضافة، في حين أن الاقتصاد المبنى على المعرفة يعد اقتصادًا انتقاليًا تلعب فيه المعرفة دورًا مهما في خلق الثروة، وأنه رغم الاختلاف بين هذين المفهومين فالاستخدام الشائع لمصطلح الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة يشمل الاثنين غالب الأحيان أو يقصدهما معًا.

وتتناول بعض الدراسات دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية، منها دراسة فاطمة عبدالله عطية (2014) [17]. وهي تهتم باقتصاد المعرفة والقدرة على تحقيق الميزة التنافسية في الدول العربية، وتفسر التنافسية على أنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة حسب تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي، وتبين أن معظم البلاد العربية تعانى ضعفًا شديدًا في قدرتها التنافسية المتعلقة بالتنافسية الحالية أو الجارية، وكذلك المتعلقة بالتنافسية الكامنة أو المستقبلية، ومن ثم تتناول الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة لدعم التنافسية متمثلة في: الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا، والاستثمار في رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، وتطوير بنية تحتية ترتكز إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تنادي بضرورة الاهتمام بصناعة محتوى المعلومات.

وتتناول دراسة محمد نايف محمود[18] دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العشرة الأولى الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل قارة من قارات العالم الخمس، وذلك لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدل النمو والتنمية. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاج رئيس هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوزع حسب المناطق والدول على أساس تطور اقتصاد المعرفة أحيانًا، وعلى أساس الموارد الطبيعية المتوافرة في دول ومناطق أخرى من عينة البحث أحيانا أخرى.

وفي دراسة نشرت بالإنجليزية عام 2017[19] تبين أنه يمكن للثقافة الوطنية أن تكون عنصرًا مفتاحيًا في تفسير جاهزية الأمم لاقتصاد المعرفة.

ركائز الاقتصاد المعرفي

(1) دور التعليم في اقتصاد المعرفة

للتعليم دور مهم في اقتصاد المعرفة باعتبار أنه يؤدي في النهاية إلى توافر رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة والاستثمار فيها، فضلا عن أنه يؤدي إلى الوعي بأهمية الاقتصاد المعرفي في التنمية، ودور الأفراد والمؤسسات فيه.

وهناك عديد من الدراسات التي ترصد وتبين الدور والعلاقة بين التعليم واقتصاد المعرفة، منها دراسة ثريا الماحي[20] عن دور التعليم في تطوير اقتصاد المعرفة في الدول العربية، وهي تتناول: وضع سياسات لمحو الأمية بأشكالها المختلفة، تطوير أساليب التعليم والتدريب خاصة للعاملين والمهنيين، إعطاء فرص متساوية للجنسين في التعليم والتدريب، الاهتمام بربط المناطق البعيدة والنائية في الدول العربية بتكنولوجيا المعلومات، ودعم التواصل والترابط الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وعن منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة تعمل دراسة ناصر الدين قريبى[21] على تحليل واقع النظام التعليمي في الجزائر من خلال إبراز دور التعليم في تدفق رأس المال البشري وفي بناء اقتصاد المعرفة، والذى يستدعى من الجزائر أن تعمل على تنمية رأس المال البشري وخاصة على المستوى النوعي، بانتهاج المزيد من الإصلاحات في قطاع التعليم وربطه بسوق العمل ورفع العائد منه.

وهناك اهتمام خاص بالتعليم الجامعي في علاقته باقتصاد المعرفة، إذ يتحدث آصف دياب عن دور الدولة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة[22].

وهناك دراسات تهتم بدور المعلم ومدى امتلاكه للمفاهيم والمهارات اللازمة للتعامل مع الاقتصاد المعرفي، منها دراسة رولا نعيم حسن عن درجة امتلاك معلمي اللغة العربية في محافظة البلقاء لمفاهيم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم[23].

(2) الإبداع والابتكار والبحث العلمي

الإبداع التكنولوجي هو تجسيد الأفكار والمعارف التكنولوجية الجديدة المستخلصة من عملية البحث والتطوير على مختلف الجوانب المرتبطة بالمنظمة، وذلك من ناحية المنتجات والأساليب والتقنيات الإنتاجية وحتى الأسواق.

تهتم دراسة أحمد طرطار[24] بآليات الاقتصاد المعرفي لتفعيل عملية الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال، وهي تتناول مقومات الاقتصاد المعرفي لتفعيل الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال وهي: البحث والتطوير، إدارة المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما تتناول أيضا الأدوات: التعليم والتدريب، التطور التنظيمي، المناخ التنظيمي المحفز لإبداع تكنولوجي.

وعن دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي تسعى الجوهرة بنت عبدالرحمن العبدالجبار[25] إلى التعريف بمفهوم الاقتصاد المعرفي ودور الجامعات في تنميته وتصديره، والأنشطة التي يمكن أن تسهم بها الجامعات السعودية لتعزيز الاقتصاد المعرفي في المجتمع فضلا عن إلقاء الضوء على واقع السياسات والخطط التي تنتهجها الجامعات السعودية لتعزيز ودعم التنمية المستدامة وبناء الاقتصاد المعرفي.

وقد انتهت الدراسة إلى أن العديد من الدراسات تجمع على ضرورة بناء الاقتصاد المعرفي بتطوير التعليم في مستوياته المختلفة، واعتماد البحث العلمي كأحد أهم ركائزه. وتتوافر للجامعات السعودية الامكانات المناسبة لتطوير البحث العلمي والإسهام به في بناء الاقتصاد العرفى، وذلك بما يتوافر لها من أنشطة بحثية متنوعة؛ كالكراسي والمراكز البحثية، ومشروعات تقنية نجحت في تطبيقاتها، ومع هذا لا يوجد تعاون أو تنسيق بين الجامعات في مجال استثمار البحث العلمي، والتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالأنشطة البحثية بالشكل المطلوب. وقد أوصت الدراسة بإعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة، وضرورة تطوير رأس المال البشري بنوعية عالية وإشراك المستثمرين والشركات في تنمية اقتصاد المعرفة، وأهمية التركيز على تطوير واستثمار الأبحاث العلمية في الجامعات.

(3) رأس المال الفكري

الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والقدرات التي تمكِّنهم من الإسهام المبدع في أداء المنظمات التي يعملون بها، وهم جزء من رأس المال البشري للمنظمة، لكنهم هم الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم، ويرمي رأس المال الفكري إلى إنتاج أفكار جديدة، أو تطوير أفكار قديمة،

وهو يمثل قدرة عقلية ذات مستوى معرفي عال قادر على توليد الأفكار، وأصول غير ملموسة لها أثر كبير في زيادة الأصوال الملموسة (المادية) وتعظيمها، وهو يمثل استراتيجية تهدف إلى تعزيز الابتكار والإبداع في المؤسسة وتحقيق التميز في بيئة العمل[26].

وتهدف دراسة إبراهيم عبدالله[27] إلى تحليل الوضع الراهن للاستثمارات في تنمية رأس المال البشري بمختلف القطاعات في مصر وعلاقاتها باقتصاد المعرفة، وبيان نوعية خصائص ومهارات العمالة المطلوبة في ظل اقتصاد المعرفة، ومدى اختلافها عن العمالة المطلوبة في ظل الاقتصاد التقليدي، وذلك من أجل وضع رؤية جديدة لأهمية ضخ مزيد من الاستثمارات وتحفيز الاستثمارات في رأس المال البشري، بحسبانه المصدر الرئيس للمعرفة. وهو يرى أن الاستثمار في البشر ورفع كفاءة الموارد البشرية هو المحور الرئيس لمصر للولوج في اقتصاد المعرفة.

(4) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على زيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار، وهي ركيزة أساسية من ركائز اقتصاد المعرفة، ويمكن النظر إليها كوسيلة أو أداة في تسيير المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية، فهي أداة مدعمة لاتخاذ القرار على أغلب مستويات المؤسسة. كما أنها تساهم في تحقيق التأقلم مع تحولات المحيط الجديد من خلال مساهمتها في تحقيق سرعة استجابة المؤسسة، أي جعلها سريعة رد الفعل تجاه المحيط، وبالتالي تعمل هذه التكنولوجيا على تحقيق المرونة التي تساعد على التأقلم مع تحولات المحيط الجديد[28].

وقد طرحت رسالة الماجستير لعماد عبدالعزيز الحاج[29] مجموعة من التساؤلات تمثلت في تحديد واقع ومؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، ومقارنته بالدول العربية، وكيفية الاستفادة من اقتصاد المعرفة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعا جاهزا ومهيئا للتحول لاقتصاد المعرفة، وأن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ، كذلك هناك تطور في مجال العمل عن بعد، والربح من الإنترنت ساهم في تشغيل عدد لا بأس به من الخريجين.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أبرزها: اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للتحول لاقتصاد المعرفة، مع الاستمرار في تطوير البنية التحتية لاقتصاد المعرفة في شبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية.

(5) الموارد المالية

هناك عدة آليات لحشد الموارد المالية لتمويل مشروعات قطاع المعلومات وتقانة الاتصالات عبر أساليب مختلفة منها: التمويل عن طريق حقوق الملكية، التمويل عن طريق الاقتراض المصرفي، التمويل عن طريق أدوات أسواق المال، التمويل عن طريق القروض المجمعة، التمويل الحكومي (الرسمي)، التمويل من المؤسسات المالية الإقليمية، الصناديق المعلوماتية، الجمعيات المعلوماتية التطوعية. وهكذا تتوافر العديد من آليات حشد الموارد المالية، وهذا التعدد يسمح بتنوع الأدوات المستخدمة كما يمكن استخدام مزيج منها[30].

(6) مؤسسات اقتصاد المعرفة

إن أي دولة تريد أن ترتقي بمستوى اقتصادها الوطني من خلال الصناعات التقنية المتقدمة يجب أن تهتم بإنشاء نماذج مؤسساتية لاقتصاد المعرفة، فهي تعتبر المكان الذي يتوافر فيه البنية التحتية والخدمات المساندة، والدعم والحوافز التي تُفعِّل تكوين التكتلات الصناعية التقنية، التى تؤثر بدورها على زيادة صادرات المنتجات التقنية (المتوسطة والعالية)، وترفع من مستوى الإنتاجية والقيمة المضافة وعدد الوظائف العالية الأجر والتنافسية العالمية المتقدمة.

ويستعرض كمال رزيق مؤسسات اقتصاد المعرفة المعروفة والمتمثلة في المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي، ثم يركز على مؤسسات اقتصاد المعرفة الحديثة وهي نماذج من التجمعات التي تعتمد على التقانة رفيعة المستوى، وهذه التجمعات قد تكون مؤلفة من مجموعة من الهيئات التي تنتمى إلى قطاعات مختلفة كما أنها تتعاون مع جهات مختلفة في نشر الابتكارات العلمية. ويذكر أشكال مؤسسات اقتصاد المعرفة الحديثة التالية: مدن التقانة، حدائق التقانة، حدائق المعرفة، مراكز الابتكار، مراكز الامتياز، شبكات الابتكار، مراكز وشبكات البحوث الافتراضية، حاضنات التقانة وحضانات الأعمال[31].

(7) مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة

تستهدف دراسة أحمد بن حامد نقادي[32] عن مؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي، اقتراح نموذج بمؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي يرتكز على مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي المستخدمة على المستوى العالمي.

ويمثل النموذج المقترح دليلا للمؤشرات الكمية التي يمكن استخدامها لقياس مدى نقل المعرفة من الجامعات إلى الأعمال والصناعة، وإسهامها في الاقتصاد المعرفي. وقد اعتمد النموذج المقترح على ما تم استخلاصه من المؤشرات الإقليمية والدولية عن الاقتصاد المعرفي ومؤشرات المعرفة والشراكة بين الجامعات والأعمال، وقد روعي في النموذج أن يغطي مختلف أبعاد أنشطة نقل المعرفة من الجامعات للصناعة. وتهدف دراسة إهداء صلاح ناجي[33] إلى مقارنة مؤشرات ومبادرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة المختلفة، والتعرف على وضع مصر ضمن منظومة الاقتصاديات القائمة على المعرفة بناء على مؤشرات البنك الدولي، والتعرف على استراتيجيات مصر في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

(8) تعليم اقتصاد المعرفة

أين يُدرس اقتصاد المعرفة؟، يبدو من الطبيعي أن يتم ذلك في كليات أو أقسام الاقتصاد والإدارة من ناحية وأقسام دراسات المعلومات من ناحية ثانية، إلا أن الباحث لم يصادف دراسة واحدة عن تعليمه في كليات أو أقسام الاقتصاد والإدارة، بينما صادف دراسة عن اقتصاد المعرفة مع اقتراح برنامج لتعليمه في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات نشرت عام 2009 لعواطف المكاوي[34].

وجدير بالذكر أن برنامج قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بجامعة القاهرة يتضمن مقررًا في الفرقة الرابعة في المرحلة الجامعية الأولى بعنوان اقتصاديات المعلومات والمعرفة، كما يتضمن مقررًا إجباريا في برنامج الدكتوراه (تخصص تقنية المعلومات) بعنوان اقتصاديات المعرفة.

(9) دور اختصاصي المعلومات والمعرفة

تتناول دراسة علي حسن السمير[35] دور اختصاصي المعلومات بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة في سورية، وتوضح الدراسة دور اختصاصي المعلومات في إنتاج المعرفة والمشاركة بفاعلية في تقاسمها وبثها للآخرين في المؤسسات وقطاعات العمل، فضلا عن أدائه لدور المعلم في تعليم مهارات الثقافة المعلوماتية للمستفيدين. أما عن الأدوار التي يناط بها اختصايى المعلومات في اقتصاد المعرفة كما يراها على حسن السمير:

(1) مدير أو وكيل تغيير: يعمل على تحويل المعرفة من ضمنية إلى مشاركة من خلال المقابلات، وترجمة الخبرات الناجحة من أجل كسب الزملاء والاستفادة من خبراتهم لأداء المهام الموكلة.

(2) محقق: يعمل على تشخيص المشكلات وتحديدها والحلول اللازمة لها.

(3) وسيط: يعمل مع جميع أعضاء فريق العمل ويحاول إنجاح نقل المعارف الضمنية وضمان تخزينها وتقاسمها من خلال ما يعرف بمستودعات البيانات.

(4) باحث: يعمل على استخراج المعلومات من مختلف مصادرها والموجودة خارج المؤسسة من أجل الرجوع إليها وقت الحاجة.

(5) ضابط ارتباط: يربط بين توقعات العاملين وكيفية إنجازها من قبل إدارة المعرفة ونظمها.

(6) المستمع أو المصغي: إلى العاملين للوصول إلى أفكار فريق العمل واستخلاص النتائج المترتبة على تفاعلاتهم.

وللتعرف على الأدوار المطلوبة من اختصاصى المعلومات قام كل من عفاف محمد الحسن وعبدالقيوم عبدالحليم[36] بدراسة استشرافية لمعرفة الأدوار والمهارات المطلوبة من اختصاصى المعلومات من عينة من الخبراء قوامها (25) خبيرا في مجال المكتبات والمعلومات بولاية الخرطوم، وقد تم وضع عدد من الأدوار والمهارات المطلوبة من اختصاصي المعلومات في بيئة اقتصاد المعرفة، ومن ثم طُلب منهم المشاركة بعملية الترتيب وفقًا لرؤيتهم حول أدوار اختصاصي المعلومات في بيئة اقتصاد المعرفة. كما استفسر الباحثان عن أهم المعوقات التي تواجه اختصاصى المعلومات ومن ثم الأدوار المطلوبة منهم. وقد أوصى الباحثان بعدة توصيات أهمها اعتماد دليل عملي يوضح الأدوار والمهارات المطلوبة من اختصاصى المعلومات لمواجهة بيئة اقتصاد المعرفة، والعمل على تنمية وتطوير تلك المهارات.

اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية

يبوضح الجدول (8) مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016[37] ترتيب الدول العربية؛ حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول من الدول العربية ويليها كل دول الخليج عدا سلطنة عُمان التي سبقتها الأردن. ومن الواضح أن الظروف العامة التي تمر بها المنطقة العربية قد أثرت على بعض الدول مثل ليبيا والعراق وسوريا.

وفيما يتعلق بالدراسات الخاصة بالمنطقة العربية؛ فإن هناك بعض الدراسات التي تتناول اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ككل بعضها قديم إلى حد ما، وبعضها حديث إلى حد ما، مثل دراسة عن اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية لـ محمد أنس أبوالشامات (2012)[38] وهي تركز على التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة من خلال متابعة مؤشراته

على المستويات كلها التي أظهرت أنها لا تزال تستهلك وتستخدم المنتجات المعرفية بشكل كبير، مما يؤكد أنها بحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة كي تستطيع مشاركة البشرية في السير في مواكب العلم والمعرفة، والتوجه باقتصاداتها نحو الاقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات التي تواجهها في البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية.

جدول (8) وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية

الدولة	الدرجة	الترتيب
الإمارات العربية المتحدة	5.26	16
قطر	5.23	18
المملكة العربية السعودية	4.84	29
الكويت	4.53	38
البحرين	4.47	48
الأردن	4.29	63
سلطنة عمان	4.28	66
المغرب	4.20	70
الجزائر	3.96	87
تونس	3.92	95
لبنان	3.84	101
مصر	3.67	115
موريتانيا	2.94	137
اليمن	2.74	138

على أن أهم ما يجب الإشارة إليه هو تقرير اقتصاد المعرفة العربي في إصدارة 2014 وإصدارة 2016/2015[39]، وتقرير 2016/2015[40] يقدم بيانات شاملة حول الاتجاهات السائدة والناشئة ضمن اقتصاد المعرفة، مسلطًا الضوء على التوجه المتزايد نحو الاستثمار على نطاق واسع في تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويرصد التقرير أيضا التطورات الحاصلة على صعيد البحث والتطوير، والتي تظهر بوضوح في تنامى أعداد براءات الاختراع المسجلة في العالم العربي، وبالأخص في المملكة العربية السعودية. ويتناول التقرير العوامل الدافعة للتوسع الديناميكي التي يشهده اقتصاد المعرفة، والذى يعزى في المقام الأول إلى الجهود المبذولة من الدول العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي والتحول بعيدًا عن الاقتصادات المعتمدة على النفط، والتى كان لها الأثر الأكبر في إطلاق مبادرات رائدة تستهدف تبني أحدث الابتكارات التقنية ضمن القطاعات الاقتصادية الرئيسة، ويضم

التقرير إحصاءات حديثة ومعلومات حول مختلف المجالات الحيوية ذات الصلة باقتصاد المعرفة في العالم العربي.

منطقة الخليج العربي

تعمل دراسة مراد علة (2013) [41]على سبر أغوار واقع الاقتصاد المعرفي في الأقطار العربية، بالتركيز على حالة "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" كنموذج مشرف يعبر بصورة واضحة عن رغبة جامحة في الانتقال والتحول من اقتصاديات الريع (اقتصاديات الندرة) إلى اقتصاديات المعرفة (اقتصاديات الوفرة). وقد انتهت دراسته إلى توصيات عديدة، منها:

- ضرورة وضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي.
- تشكل الدول الخليجية العربية كتلة اقتصادية وبشرية قادرة على أن تفرض موقعا تفاوضيًا إيجابيًا فيما لو اتحدت لا سيما في مجال استيراد التقنية، فضلًا عن نشر تقنية المعلومات والاتصالات فيما بينها والتوسع في الربط الإلكتروني.
- بناء المؤشرات المعرفية في مؤسسات دول مجلس التعاون وتبادلها ونشرها.
- إدخال مقررات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية في دول مجلس التعاون، وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل.

الإمارات العربية المتحدة

صدر عن وزارة الاقتصاد بالإمارات "جهود دول الإمارات العربية المتحدة في مجال الابتكار واقتصاد المعرفة" (2016) للخبيرة الاقتصادية نيفين حسين[42].

تشير الدراسة للاستراتيجية الوطنية للابتكار بمخطط زمني يمتد لسبعة أعوام، وهي تهدف إلى تحفيز الإبداع والابتكار في القطاعات السبعة التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الابتكار في تحقيق أهدافها الاستراتيجية: الطاقة المتجددة، النقل، التعليم، الصحة، التكنولوجيا، المياه، الفضاء.

وفى إطار مستهدفات رؤية الإمارات 2021 اتجهت الدولة إلى التحول إلى اقتصاد المعرفة بجهود وخطوات إيجابية استرشادا بالركائز الأساسية التي حددها البنك الدولي لاقتصاد المعرفة ومن هذه الجهود والخطوات: دعم هيكلة البنية القانونية والتنظيمية بمجال تكنولوجيا المعلومات، التعليم

والابتكار، دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظام الحوافز الاقتصادية، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

السعودية

تناولت أطروحة دكتوراه (2012) لخالد أحمد الشمري[43]، مدى توافر اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعوقات وسبل التحسين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن مدى توافر متطلبات اقتصاد العرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، حيث احتل مجال عضو هيئة التدريس بالمرتبة الأولى، يليه مجال تجهيز البنية التحتية بالمرتبة الثانية، وجاء مجال التدريس الجامعي بالمرتبة الأخيرة، كما أظهرت الدراسة أن هناك (34) معوقًا لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات كان من أهمها: تطوير البرامج والمساقات التعليمية في الجامعات السعودية، وضمان استيعابها للمستجدات الحديثة في عالم المعرفة واقتصادياتها، وإنشاء مراكز أبحاث وفرق بحثية في الجامعات السعودية، وتشجيع الأبحاث الجماعية ودعمها وتوجيهها لإيجاد حلول توافق متطلبات سوق العمل في عصر اقتصاد المعرفة.

وقد خلصت دراسة أحمد حامد نقادي (2014)[44] إلى أن الشراكات الجامعية يمكن أن تقوم بدور أساسي في دعم وتطوير دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع يعتمد على اقتصاد المعرفة، من خلال بناء قدراتها في مجالات خلق المعرفة، وتطوير رأس المال البشري ونقل التطبيقات التكنولوجية إلى قطاعات الأعمال والمجتمع. وأكدت نتائج الدراسة أهمية دور القيادات في كل من الجامعات والأعمال في توفير المهارات والقدرات اللازمة لبناء الشراكة وتفعليها.

وفى عام 2014 صدر تقرير مهم هو: التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية: تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية[45] وهو يتضمن:

نظرة عامة على مؤشرات اقتصاد المملكة ومنظومة العلوم والتقنية والابتكار لبناء مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها، وتقويم أركان اقتصاد المعرفة في المملكة: التعليم، الاتصالات وتقنية المعلومات، الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، الابتكار، فضلا عن الوضع في القطاعات المختلفة.

وقد تبنت خطة التنمية التاسعة[46] التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التركيز على التعليم الذي ينشر المعرفة التي تؤسس قدرات تمكّن من نقل المعرفة وتراكمها ثم توليدها واستثمارها في

مختلف القطاعات وخاصة في أنشطة الإنتاج والخدمات، وتسعى الخطة الى تعزيز الميزات النسبية لاقتصاد المملكة وإضافة ميزات تنافسية جديدة له.

وتشجع خطة التنمية العاشرة[47] على الدراسات والبحوث التطبيقية الداعمة للمعرفة والابتكار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التقنيات الجديدة ورفع المحتوى المعرفي في الصناعات التقليدية بما يمكّن من التحول الى مجتمع قائم على نقل المعرفة وتراكمها ونشرها ثم إنتاجها واستثمارها وإدارتها في مختلف القطاعات. وأنه بحلول عام 2030 هناك أمل أن تصبح المملكة مجتمعًا معرفيًا في ظل اقتصاد قائم على المعرفة.

وجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية قد احتلت المرتبة 29 (من 138 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية 2017/2016.

منطقة العراق وبلاد الشام

تتناول دراسة حسن مظفر الرزو (2013)[48] عناصر بيئة اقتصاد المعرفة في العراق ولبنان وسورية والأردن مع ذكر بيانات قطاع غزة متى توافرت، من حيث خصائص البيئة المعلوماتية للإنترنت والحضور الرقمي العربي على الإنترنت والتطبيقات الرقمية في تلك المجتمعات، وواقع التخطيط الاستراتيجي المعلوماتي في تلك البلدان.

العراق

في بحث مستل من رسالة ماجستير عن إمكانات وعوائق بناء اقتصاد المعرفة في العراق للباحثة ندوة هلال جودة[49] تم تناول العوائق الرئيسة لبناء اقتصاد المعرفة في العراق متمثلة في عوائق اقتصادية وعوائق سياسية وأمنية فضلا عن هجرة الكفاءات، مركزة على أن أهمها هجرة الكفاءات واختلال الهيكل الاقتصادي، يقابلها عدد من المقومات التي من الممكن أن تساعد العراق في تطبيق اقتصاد المعرفة. وهي توصي بتطوير الخطط الكفيلة بمشروع الحكومة الإلكترونية والعمل على تحقيق الاستقرار الأمني ليتسنى للاستثمار الأجنبي الذي يبحث عن بيئة مستقرة وآمنة للدخول بالتكنولوجيا الحديثة إلى العراق، ومن الضروري أيضًا الحفاظ على الكفاءات العلمية.

سوريا

صدرت دراسة مهمة عن مؤشرات اقتصاد المعرفة في سوريا عام 2013 عن طريق المرصد الوطني للتنافسية[50]. وتتناول الدراسة مؤشرات سوريا في اقتصاد المعرفة والمؤشرات الداعية لاقتصاد المعرفة، وهي تتعلق بتمكين التجارة والحوكمة، والابتكار، والتعليم والتدريب وتقانة المعلومات والاتصالات، كما تتناول مستلزمات تحول الاقتصاد السوري نحو اقتصاد المعرفة. وهي تبين تراجع ترتيب سورية في مؤشر المعرفة بين عامي 2000 و2012 مرتبة واحدة لتحتل المركز 112 من 145.

وتبين الدراسة أن تطور الاقتصاد السوري والارتقاء به نحو اقتصاد المعرفة بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة في سورية يستلزم القيام بجملة من الخطوات أهمها؛ التخطيط لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة والنظر إليه نظرة شاملة وفق منظومة العلم والتقانة، ليصبح نظامًا وطنيًا للابتكار والتجديد، وإيجاد المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست ترفًا فكريًا، بل أنها قد أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

منطقة شمال أفريقيا ومصر

الجزائر

تتناول دراسة مصطفى بو درامة (2014) [51] واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، وهي تعمل على تحديد نقاط الضعف والقوة بالنسبة لاقتصاد المعرفة في الجزائر باستخدام نظرية SWOT.

وقد تبين أنه رغم المجهودات المبذولة تعاني الجزائر من نقص المعرفة نشرا وإنتاجا وتوظيفا، وهذا ما يفسر بضعف البنية التحتية في مجال تقانات المعلومات والاتصال والبحث والتطوير التقانى، وكذلك هشاشة الأسس التي تعتمد عليها اقتصادياتها، وهذا ما جعل انتقالها إلى الاقتصاد المعرفي يمر فترة أطول، رغم زيادة الاهتمام والوعي الذي تبديه الدولة.

وجدير بالذكر أن مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016 قد وضع الجزائر في المرتبة 87 من 138 دولة كما سبقت الإشارة.

مصر

لعل أقدم وأهم عمل تم رصده هو رسالة الدكتوراه لناريمان متولي عن قطاع المعلومات في مصر: دراسة تحليلية مقارنة في اقتصاديات المعلومات (1994) [52].

وتبين دراسة نسرين اللحام عن اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق نهضة مصر (2013)[53] أن مرحلة التنمية التي تمر بها مصر، تقع ضمن مجموعة الدول متوسطة التنافسية؛ حيث تصنف ضمن اقتصادات التحول التي تمر بمرحلة انتقالية من مرحلة (الاعتماد على عناصر الإنتاج) التي تعكس الحد الأدنى من التطور إلى مرحلة (محفزات الكفاءة) التي تعكس الحد الوسط للتطور.

ويبدو من الضروري تبني الدولة لاستراتيجيات تخدم التحول إلى اقتصاد صناعي يعتمد في الأساس على المعرفة كعنصر لرفع التنافسية. وترى الدراسة أنه في سبيل تحقيق نهضة مصر والارتقاء بمركزها التنافسي من خلال تحقيق طفرة اقتصادية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة يجب تطوير منظومة الابتكار في مصر، ويمكن أن يتم تطوير منظومة الابتكار كأساس للتحول نحو اقتصاد معرفي وتحسين مستوى تنافسية مصر من خلال السياسات التالية: وضع سياسات تمويلية لدعم الابتكار، وضع نظام فعال ومحفز للابتكار، ربط مراكز البحث والتطوير والجهات البحثية بالقطاعات الإنتاجية، نشر ثقافة الاهتمام بالبحث والتطوير والابتكار، توفير بنية مؤسسية وتشريعية وسياسية محفزة ومواتية للابتكار.

وجدير بالذكر أن الدستور المصري[54] يتضمن موادا تقر بأهمية بناء اقتصاد المعرفة وتؤكد على ضرورة دعم البحث العلمى والابتكار والإبداع، اذ تنص المادة رقم 23 من الدستور المصري على أن "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة" وتدعم الدولة أيضًا "الباحث والمخترع" وتلتزم بأن "تخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية". وهكذا تعكس بنود الدستور المصري المتعلقة باقتصاد المعرفة الأولوية المتزايدة التي توليها الدولة لتشجيع الابتكار والإبداع ضمن السياسات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي تتبناها الدولة.

وجدير بالذكر أن مصر احتلت في مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016 المركز 115 من 138 وهو مركز متأخر.

وتتناول دراسة حديثة (2017) لسالي محمد فريد[55] وضع الاقتصاد المعرفي في مصر، وعرض مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وقياس الاستعداد الإلكتروني في مصر، ثم تتناول الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد المعرفي في مصر، والخطوات التي تساعد في بناء اقتصاد يقوم على المعرفة في مصر، وأخيرًا عرض فرص وتحديات اندماج مصر في الاقتصاد المعرفي.

وتتمثل الفرص التي يتيحها الاقتصاد المعرفي في المجالات الآتية: الأجهزة والبرمجيات، الخدمات المهنية، محتوى الإنتاج الفكري، المعرفة والتعليم والتعلم، خدمات الاتصالات، مراكز الاتصال المتعلقة بالأعمال التجارية، التنمية الريفية، التجارة الإلكترونية.

وتتمثل أولويات بناء الاقتصاد المعرفي لمصر في أن الابتكار هو أساس تحقيق التنمية، والتركيز على التعليم كاستجابة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي وتوفير الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي، كما أن توافر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أمر بالغ الأهمية، ويمكن تحسين القدرات التكنولوجية الوطنية من خلال إنشاء مؤسسات معرفية تقدم خدمات إرشادية واسعة النطاق مما يؤدي إلى توفير بيئة مواتية لبناء الاقتصاد المعرفي في مصر.

وتمثل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[56] مسيرة تنموية واضحة، وقد حددت الاستراتيجية رؤيتها المتمثلة في: "أن تكون مصر بحلول عام 2030 ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعى والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة".

وفيما يتعلق بمحور التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص فإن الرؤية هي أن يكون الاقتصاد المصري.. اقتصاد سوق منضبطًا يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادرًا على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة.

نتائج ومؤشرات

كشف حصر وتحليل النتاج الفكري العربي عن اقتصاد المعرفة عن:

- قلة الكتابات العلمية الرصينة عن الاقتصاد المعرفي رغم أهميته كمجال واعد، فقد استقرت الدراسة عند 189 دراسة فقط تتوزع على 33 عاما منذ 1985 حتى 2017، ورغم أن هذا الرصيد يتوزع على 17 دولة عربية، إلا أن ثلاث دول استأثرت بمعظم النتاج هي مصر والجزائر والأردن بنسبة بلغت 60.8٪ من مجمل النتاج.
- يتوزع النتاج الفكري على دراسات ومقالات دوريات 59٪، دراسات وأوراق مؤتمرات 21.6٪، كتب ودراسات منفردة 14.7٪ ورسائل جامعية 4.7٪. وقد

لوحظ التشتت الواضح في الدوريات التي تنشر دراسات عن الاقتصاد المعرفي، فقد بلغ عدد الدوريات 84 دورية قدمت 111 دراسة فقط. ومعظم الدراسات جاء من قطاع الاقتصاد والإدارة بنسبة 35.1٪، وهناك إسهام من قطاع المكتبات والمعلومات بلغ 14.4٪. ولا توجد دورية متخصصة في اقتصاد المعرفة، ويلاحظ أن الغالبية من الكتب هي كتب دراسية وتعريفية، كما أن هناك عدة تقارير عن أوضاع اقتصاد المعرفة في البلاد المختلفة أهمها تقرير اقتصاد المعرفة العربي، وتقرير التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية. وقد تم رصد 41 دراسة قُدمت إلى 17 مؤتمرا معظمها في قطاع الاقتصاد والإدارة، كما تم حصر تسع رسائل جامعية تتعلق بالاقتصاد المعرفي معظمها من قطاع الاقتصاد أيضا، لكن هناك رسائل جامعية من قطاع التربية ومن قطاع المكتبات والمعلومات.

- يلاحظ كثرة الدراسات التي تتناول اقتصاد المعرفة بصفة عامة، أو وضع اقتصاد المعرفة في البلاد والمناطق المختلفة، واهتمام واضح بدور التعليم في اقتصاد المعرفة، وعدم اهتمام بالبحث العلمي، والمؤسسات، وتعليم اقتصاد المعرفة.
- ساد مصطلح اقتصاديات المعلومات في الربع الأخير من القرن العشرين، إلا أنه ابتداء من القرن الحادي والعشرين غلب استخدام مصطلح اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة.
- تهتم عديد من الدراسات بدور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية والتنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي.
- رغم أهمية منظومة الإبداع والابتكار في بناء اقتصاد المعرفة إلا أن المساهمة في هذا القطاع محدودة للغاية.
- تُبين عدة دراسات أن الاستثمار في البشر ورفع كفاءة الموارد البشرية هو المحور الرئيس للولوج إلى اقتصاد المعرفة، وهو ما ينطبق أيضا على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها إحدى الركائز الرئيسة لاقتصاد المعرفة.
- ليس هناك اهتمام بسبل توفير الموارد المالية اللازمة لبناء اقتصاد معرفي، وهو ما ينطبق أيضا على مؤسسات اقتصاد المعرفة.
- تعتمد معظم الدراسات التي تقيس اقتصاد المعرفة على المقياس الشهير "مؤشر اقتصاد المعرفة" الصادر عن البنك الدولي.
- لا اهتمام بدراسات عن تعليم اقتصاد المعرفة.

- لاختصاصيى المعلومات والمعرفة دور مهم يُناط به في بناء ودعم اقتصاد المعرفة.
- يظهر مؤشر التنافسية العالمية للعام 2017/2016 أن هناك 14 دولة عربية وردت في المؤشر من ضمن 138 دولة، وقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية (16 على المستوى العالمي) وتلتها دول الخليج العربي الأخرى عدا سلطنة عمان التي تقدمت عليها الأردن، وليس هناك وجود في هذا المؤشر للعراق وسوريا وليبيا بسبب الظروف التي تمر بها تلك البلاد، فضلا عن بلاد عربية أخرى مثل السودان.
- تظهر بعض الدراسات أن هناك استهلاكًا واستخدامًا للمنتجات المعرفية بشكل كبير مما يؤكد الحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة.
- يرصد مؤشر اقتصاد المعرفة العربي للعام 2016/2015 التوجه المتزايد نحو الاستثمار على نطاق واسع في تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعد منطقة الخليج العربي هي الأولى فيما يتعلق بالتوجه والتحول نحو الاقتصاد المعرفي، وهي متقدمة في الترتيب على المستوى العالمي كما سبق أن أشرنا، وتقدم خططًا واستراتيجيات في سبيل ذلك مثل: الاستراتيجية الوطنية للابتكار في الإمارات العربية المتحدة، ومثل: خطة التنمية التاسعة والخطة العاشرة للمملكة العربية السعودية؛ حيث تتبنى الخطة التاسعة التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، كما تشجع الخطة العاشرة على الدراسات والبحوث التطبيقية الداعمة للمعرفة والابتكار في كل المجالات من خلال التقنيات الجديدة ورفع المحتوى المعرفي في الصناعات، بحيث يمكن أن تصبح المملكة مجتمعًا معرفيًا في ظل اقتصاد قائم على المعرفة.
- تعاني بعض البلاد مثل العراق من عوائق لبناء اقتصاد المعرفة منها هجرة الكفاءات واختلال الهيكل الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني. وقد تبين أيضًا أنه رغم المجهودات المبذولة تعانى دول مثل الجزائر من نقص المعرفة نشرا وإنتاجا وتوظيفا وهشاشة الأسس التي تعتمد عليها اقتصادياتها مما جعل انتقالها إلى الاقتصاد المعرفي يمر بفترة أطول.
- تجدر الإشارة إلى أن الدستور المصري (2014) نص على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمي، وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة، وقد حددت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، أن

تكون مصر بحلول عام 2030 ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة.

ثم ماذا بعد؟

يتطلب الأمر ضرورة أن تسرع البلاد العربية في التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة فهو السبيل إلى التقدم والتطور، وذلك وفقًا للمرتكزات التالية:

(1) المزيد من الدراسات والبحوث التطبيقية في مجال اقتصاد المعرفة، تلك التي ترصد الواقع بشفافية كبيرة اعتمادا على منهجية علمية مع تقديم مقترحات وحلول للتغلب على العوائق، وهو ما يتطلب تشجيع البحث العلمي في هذا المجال في الجامعات ومراكز البحوث، وإنشاء الأدوات التي تسهل عملية النشر مثل تخصيص دورية عربية أو أكثر للاقتصاد المعرفي.

(2) يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي في هذا المجال بنية تحتية داعمة وأمنا واستقرارا وتشريعات تشجع على الاستثمار.

(3) التعليم الحقيقي هو مفتاح النجاح والتقدم فحصيلته – إذا أُحسن استثمارها- رأس مال بشري (رأس مال فكري أو معرفي) قادر على الإضافة والابتكار وتقديم الجديد، كما أنه يؤدي أيضًا إلى تزويد الفرد بالوعي المعرفي الذي يمكّنه من إبداء الرأي والمشاركة مع الآخرين، وإدراك أهمية وقيمة اقتصاد المعرفة بالنسبة له ولأسرته ووطنه.

(4) من الضروري وضع نظام متطور للإبداع والابتكار يعمل على تشجيع البحث العلمي، ويتضمن حصة معقولة من ميزانية الدولة للانفاق عليه، فهو استثمار يؤدى إلى اقتصاد معرفى قائم على أسس متينة، وهو ما يتطلب الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث وشراكة فعالة مع الشركات والمؤسسات الاستثمارية، وهو ما يتطلب أيضًا إنشاء مؤسسات حديثة للاقتصاد المعرفى مثل: مدن التقانة ومراكز الابتكار وحاضنات التقانة، فضلا عن إيجاد آلية للحوافز.

(5) الاهتمام بإنشاء بنية تحتية قوية لاقتصاد العرفة تقوم على شبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

(6) ضرورة تقديم بيانات دقيقة للمقاييس العالمية لاقتصاد المعرفة عن وضع اقتصاد المعرفة في الدولة، ويتطلب الأمر أيضا العمل على إنشاء مقياس عربى موحد لاقتصاد المعرفة يمكن القياس على

أساسه أيضا في المنطقة العربية، وذلك من منطلق أن للمنطقة العربية ظروفها وأحوالها التي قد تختلف عن ظروف وأحوال المناطق الأخرى في العالم.

(7) الاهتمام بإدراج مقرر أو أكثر عن اقتصاد المعرفة في البرامج الدراسية لكليات وأقسام الاقتصاد والإدارة والمكتبات والمعلومات.

(8) إعادة النظر في الكفاءات والمهارات المطلوبة في اختصاصيى المعلومات والمعرفة للعمل بكفاءة في بيئة الاقتصاد المعرفي والتى تتطلب العمل بطريقة اقتصادية في مؤسسات المعلومات، فضلا عن دعم الهيئات التابعة لها في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

(9) قد يتطلب الأمر تشكيل كتلة اقتصادية عربية تكون قادرة على تنمية المجتمعات العربية وفقا لركائز الاقتصاد المعرفي، وتحقيق التكامل الإقليمي والاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة لدى البلاد المتقدمة.

(10) ضرورة تبني الخطط الاستراتيجية لاقتصاد المعرفة وتفعيلها وتنفيذها مع رؤية للمستقبل على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

الهوامش والمصادر

(1) المنظومة. https://search.mandumah.com.mplb.ekb.eg

(2) محمد فتحي عبدالهادي. الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات. 1976-2015. 10 مج (سنوات نشر متعددة)، وقاعدة الهادى المتاحة من خلال موقع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

(3) اقتصاد المعرفة. www.google.com.eg

(4) مراد علة. الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أنموذجا. ص4. icief.sesric.org

(5) نقلا عن المصدر السابق.

(6) السعودية. وزارة الاقتصاد والتخطيط. التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية. الرياض: الوزارة، 2014. ص50.

(7) محمد أنس أبو الشامات. اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج28، ع1 (2012). ص598.

(8) على حسين السمير. دور اختصاصيي المعلومات بالتحول نحو اقتصاد المعرفة في سورية. ص872. في المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. عمان، 2015.

(9) يرجع إلى: knowledge Economic Index :en.wikipedia.org

(10) فضل جميل كليب. اقتصاد المعلومات أساس لاقتصاد الأمم وتطورها. رسالة المكتبة. مج40، ع1،2 (مارس/ يونيو 2005). ص 28

(11) إيفانز، فيليب. الاقتصاديات الجديدة للمعلومات وتطوير الاستراتيجية/ تأليف فيليب ايفانز، توماس س. ورستر، ترجمة سمير إبراهيم شاهين. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004.

(12) ربحى مصطفى عليان. اقتصاد المعرفة. عمان: دار صفاء، 2014.

(13) أحمد أنور بدر. مجتمع المعرفة بين الإطار الفكري والتطبيقات العملية. القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2011.

(14) شريف كامل شاهين. مجتمع المعرفة وقضاياه المعاصرة. القاهرة: دار الجوهرة، 2014. ج2، ص 602.

(15) ثريا عبدالرحيم الخزرجى وشيرين بدرى البارودى. اقتصاد المعرفة: الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية. عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2012.

(16) سمير حسن الشيخ. اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات. دراسات مستقبلية. ع16 (2011). ص 165-189.

(17) فاطمة عبدالله عطية. دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة الميزة التنافسية. المجلة المصرية للدراسات التجارية. مج38، ع3 (2014). ص 149-207.

(18) محمد نايف محمود. دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبى المباشر. تنمية الرافدين. ع 116 (2014). ص 51-70.

(19) خليل عمر وليلى معروف. A cultural values understanding nations' readiness for knowledge economy. المجلة العربية للعلوم الإدارية. مج 24، ع1 (2017).

(20) ثريا الماحى. دور تأهيل التعليم لاقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية. 14ص. في المؤتمر الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي. الجزائر، 2007.

(21) ناصر الدين قريبى. منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة. الباحث. ع15. (2015). ص 79-89.

(22) آصف دياب. دور الدولة في دعم التعليم العالى والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبنى على المعرفة. في المؤتمر التاسع للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمي في الوطن العربي. دمشق، 2003.

(23) رولا نعيم حسن. درجة امتلاك معلمى اللغة العربية في محافظة البلقاء لمفاهيم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم. دراسات في المناهج وطرق التدريس. ع212 (2016). - ص 118 - 152.

(24) أحمد طرطار. الاقتصاد المعرفي كآلية لتفعيل الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال. مجلة الاقتصاد والتنمية. ع2 (2011). ص 251-264، ع3 (2011). ص 1 -22.

(25) الجوهرة بنت عبدالرحمن العبدالجبار. دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج 22، ع 1(2017). - ص58 - 88.

(26) ابن نذير نصر الدين. رأس المال الفكري كمدخل لتعزيز الإبداع وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. 18 ص. في المؤتمر العلمي الدولي الثاني: إدارة وقياس رأس المال الفكري. الجزائر، 2008.

(27) إبراهيم عبدالله عبدالرؤوف. اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري: دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر. مصر المعاصرة. مج105، ع 513 (2014). ص 91-189.

(28) نصر الدين بوريش. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية وكأداة في تأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد: مثال الجزائر. 16ص. في الملتقى الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي. الجزائر،2007.

(29) عماد عبدالعزيز الحاج. جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية. ماجستير - الجامعة الاسلامية بغزة، 2015.

(30) فتح الرحمن على صالح. آليات حشد الموارد المالية لتمويل أنشطة الاقتصاد المعرفي. ص 92-106. في الملتقى العربي الأول: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

(31) كمال رزيق. مقومات مؤسسات اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية الدولية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. ع7 (2013). ص 1-22.

(32) أحمد حامد نقادى. مؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي: نموذج مقترح بالإشارة إلى الاقتصاد السعودى. مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة جامعة الزقازيق). مج 36، ع2 (2014). ص 91 - 129.

(33) إهداء صلاح ناجى. مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول. Cybrarians Journal. ع44 (2016). ص 1-29.

(34) عواطف المكاوى. تعليم اقتصاد المعرفة: دراسة مسحية مع اقتراح برنامج لتعليمه في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س9، ع2 (2009). ص 143-168.

(35) على حسن السمير. دور اختصاصى المعلومات بالتحول نحو اقتصاد المعرفة في سورية: دراسة ميدانية. ص 865-888. في المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. عمان، 2015.

(36) عفاف محمد الحسن وعبدالقيوم عبدالحليم الحسن. الأدوار والمهارات المطلوبة من اختصاصيي المعلومات في بناء المجتمع واقتصاد المعرفة: دراسة استشرافية. ص 739-772. في المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. عمان، 2015.

(37) World Economy Forum: Global competitiveness Index 2016-2017. 2016.

(38) محمد أنس أبو الشامات. اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج28، ع1 (2012).

(39) Arab knowledge Economy Report, 2015-2016.Dubai:Orient Planet Research, 2016.

(40) تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2016/2015. لغة العصر. 2016. متاح على الرابط التالي:
Aitmag.ahram.org.eg

(41) مراد علة. الاقتصاد المعرفي... مصدر سابق.

(42) الإمارات العربية المتحدة. وزارة الاقتصاد. جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الابتكار واقتصاد المعرفة/ إعداد نيفين حسين. أبو ظبى، 2016. 14ص.

(43) خالد أحمد الشمرى. مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين. دكتوراه - جامعة اليرموك، 2012.

(44) أحمد حامد نقادى. دور الشراكة الجامعية في بناء اقتصاد المعرفة بالتطبيق على الاقتصاد السعودى. مجلة البحوث التجارية. مج36، ع1 (2014). ص 31-59.

(45) السعودية. وزارة الاقتصاد والتخطيط. التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية: تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية. الرياض، 2014. 270ص.

(46) السعودية وزارة الاقتصاد والتخطيط. الاقتصاد القائم على المعرفة: خطة التنمية التاسعة. ص85-100. متاح على الرابط التالي: www.mep.gov.sa

(47) السعودية. وزارة الاقتصاد والتخطيط. موجز خطة التنمية العاشرة وأولياتها. ص38. متاح على الرابط التالي: www.nationalplanningcycles.org

(48) حسن مظفر الرزو. سمات اقتصاد المعرفة في العراق وبلاد الشام: محاولة لصياغة استراتيجية عربية. المستقبل العربي. ع 412 (2013). ص 48-68.

(49) ندوة هلال جودة. مقومات وعوائق الولوج إلى اقتصاد المعرفة في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية. ع 42 (2016). ص 172-202.

(50) سوريا. المرصد الوطنى للتنافسية. مؤشرات اقتصاد المعرفة: الجمهورية العربية السورية. 2013. متاح على الرابط التالي: www.ncosyria.com

(51) مصطفى بودرامة. سبل تنمية اقتصاد المعرفة في الاقتصاد الجزائرى. مجلة رماح للبحوث والدراسات (الأردن). ع14 (2014). ص 197-212.

(52) ناريمان إسماعيل متولى. قطاع المعلومات في مصر: دراسة تحليلية مقارنة في اقتصاديات المعلومات. الإسكندرية، 1994. دكتوراه، 346ص.

(53) نسرين اللحام. اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق نهضة مصر. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية 2013.

(54) دستورا مصر وتونس الجديدان يقران بأهمية اقتصاد المعرفة... 2014. متاح على الرابط التالي: https://blogs.worldbank.org

(55) سالى محمد فريد. التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وإمكانيات بناء الاقتصاد المعرفي في مصر. مجلة رماح للبحوث والدراسات (الأردن). ع121 (2017). ص 118-142.

(56) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر2030. متاح على الرابط التالي:http://sdsegytp2030.com

●●●

The Effect of "Egyptian Knowledge Bank" and "Knowledge Embassies" on the Use of the Faculty of Arts Library - Tanta University: Case Study

Dr. Hosny Abdel Rahman Al-Shaimi
Minister Plenipotentiary
At the Arab League (formerly)

Ibrahim Mohammed Bassiouni
Director of the Library
of the Faculty of Arts – Tanta University

Abstract

Praise be to Allah and enough is enough, then prayer and peace be upon Mustafa, and after:

This age is characterized by simultaneous revolutions in the fields of communications, computers and information technology, and some are going to revolutionize the fourth using nanotechnology. These revolutions have led to the emergence of new digital experiences, which have greatly affected the services of libraries and information centers.

The most prominent of these experiences are the Egyptian Knowledge Bank and the Knowledge Embassies, which in a short period have had some impact on library and information facilities, notably: university libraries, which are closely related to scientific research, and have foremost responsibility for this activity in the advanced countries.

As we have in practice with the Egyptian University libraries and aware of there need to follow development in the cyber space, we have found it is necessary to study their practice towards these development. We felt also the need to study this issue in scientific way appropriate to the importance of challenges that imposes themselves on information institutions and values.

Hypothesis:" "There are indications that the Egyptian Knowledge Bank and the Knowledge Embassy have both positive and negative effects on using University libraries. which require verification and evaluating the degree of such challenges.

Methodology*: *Regarding the newness of the topic we preferred the case study method which focus on a single or small number of cases intending to generalize, its results later.

Application*: *We have choosed the library of Faculty of Arts – Tanta University as our case study.

***The important tool of the study, in addition to the personal practice and experience of the daily work, there is a questionnaire prepared for the community of beneficiaries*.**

Proposed contains*: 1- *theoretical background and review of previous study.

2- *the current situation of the library under study between the traditional services and the services of the Egyptian Knowledge Bank and the Knowledge Embassy.*

3- *conduct the questionnaire analyzing its data*

4- *conclusions include the important findings and recommendations. Researchers*

Key Words*: *digital Age*; *Egyptian Knowledge Bank*; *Faculity of Arts Library*; *Tanta University.